

مكتبي

ما يميز المفكر معمز المذاق انه لا يقدم فكره ترقى
ومتنعة .. ولا يقدمه لبوأة الصالونات حيث يصبح
الفكر القاراً يتسلل بها الفارغون الذين يطلقون على
رصفه الحياة .

إن فكر معمز المذاق يفسر الحياة ويستيقن من
فليها .. من قلوب المعنين والمقهورين والحراس
والمحرومين .. من قلب الواقع المتناقض المنصرع
أبداً بحثاً عن الأفضل والأجمل .. وهذا ما يفسر لنا
تحول الفصل الأول من الكتاب الأخضر إلى بداية
حقيقة لعصر الحماميريات وتحول الفصل الثاني
إلى ثورة اقتصادية عالمية تدك الإقتصاديات
القديمة سنهار على رؤوس المستغلين .

والفصل الثالث من الكتاب الأخضر بدون جدال
بداية للثورة الاجتماعية حيث التفسير الحقيقي
للنarrيج وحل مشكلة صراع الإنسان و الحياة
البشرية و حل مشكلة الرجل والمرأة التي لم تجد
حلاً كما يتناول حل مشكلة الأقليات والسود
لوفيق بذلك القواعد الثابتة للحياة الاجتماعية
ان الفكر الذي يعيش ابداً هو الذي يدون الصياغ
والحياة .. متنبئاً من قلبيها .. وهذا هو فكر معمز
المذاق .

الناشر

أقرأوا الشرح

Thurs 29 Oct. 2009
Riyadh

معمر
المذاق

A
h
m
e
d

M
a
d
y



مكتبتي

معمر القذافي

<http://ahmedbn221.blogspot.com/>

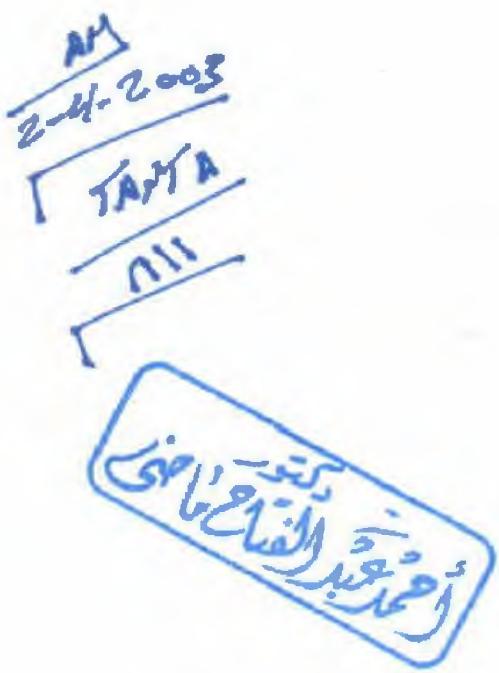
الكتاب الأخضر

Dr. Ahmed Mady

الفصل الأول | حل مشكلة الديموقراطية
سلطنة الشعب

الفصل الثاني | المدخل إلى اقتصاد كي
الاسترالية

الفصل الثالث | الركن الاجتماعي
للنظيرية العالمية الثالثة



الكتاب الأخضر

الكتاب الأخضر

الفصل الأول

نظام الديمقرطية
«سلطة الشعب»

بقلم: معمر القذافي

الدّيمقراطية

« سلطة الشعب »

الرُّكن السِّياسي للنَّظرية العالميَّة المُالَّة

أداة الحكم

« أداة الحكم هي المشكلة السياسية الأولى
التي تواجه الجماعات البشرية ». .

« الأسرة يعود التزاع فيها أغلب الأحيان
إلى هذه المشكلة ». .

« أصبحت هذه المشكلة خطيرة جداً بعد
أن تكونت المجتمعات الحديثة »

تراجه الشعوب الآن هذه المشكلة المستمرة

وتعاني المجتمعات العديدة من المخاطر والآثار
البالغة المرتبة عليها . ولم تنجح بعد في حلها
حلاً نهائياً وديمقراطياً . ويقدم الكتاب
الأخضر الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم .

إن كافية الأنظمة السياسية في العالم الآن
هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة
صراعاً سلبياً أو مسلحاً كصراع الطبقات أو
الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ،
ونتيجته دائماً فوز أداة حكم : فرد أو
جماعة أو حزب أو طبقة .. وهزيمة الشعب ،
أي هزيمة الديمقراطية الحقيقة .

إن الصراع السياسي الذي يسفر عن فوز
مرشح ما بنسبة 51% مثلاً من جموع أصوات
الناخبين تكون نتيجته أداة حكم دكتاتورية
ولكن في ثوب ديمقراطي مزيف ، حيث أن
49% من الناخبين تحكمهم أداة حكم لم

يتخبوها ، بل فرضت عليهم ، وتلك هي الدكتاتورية . وقد يسفر هذا الصراع السياسي عن فوز أداة حكم لا تمثل إلا الأقلية ، وذلك عندما تتوزع أصوات الناخبين على مجموعة مرشحين ينال أحدهم عدداً أكبر من الأصوات بالنسبة لكل واحد منهم على حدة ، ولكن إذا جمعت الأصوات التي نالها الذين أقل منه أصبحت أغلبية ساحقة ، ومع هذا ينبع صاحب الأصوات الأقل ، ويعتبر نجاحه شرعاً وديمقراطياً ! . وفي الواقع تقوم دكتاتورية في ثوب ديمقراطية زائفه .

هذه هي حقيقة النظم السياسية السائدة في العالم اليوم ، والتي يبدو واضحاً ترتيبها للديمقراطية الحقيقية ، وأنها أنظمة دكتاتورية .

المجالس التأيادية

المجالس النيابية

المجالس النيابية هي العمود الفقري للديمقراطية التقليدية الحديثة السائدة في العالم . وال المجلس النيابي تمثل خادع للشعب ، والنظم النيابية حل تلقيفي لشكل الديمقراطية . المجلس النيابي يقوم أساساً نيابة عن الشعب وهذا الأساس ذاته غيرديمقراطي ، لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب لاسلطة ناتبة عنه .. و مجرد وجود مجلس نواب يعني غياب الشعب ، والديمقراطية الحقيقة لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه .

أصبحت المجالس النيابية حاجزاً شرعياً بين الشعوب و ممارسة السلطة ، حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة ، واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها .. ولم يبق للشعوب إلا ذلك المظهر الزائف للديمقراطية المتمثل في

الوقوف في صفوف طويلة لوضع أوراق التصويت في صناديق الانتخابات .

ولكي نعرى المجلس النيابي لظهور حقيقته ، علينا أن نبحث من أين يأتي هذا المجلس .. فهو إما منتخب من خلال دوائر انتخابية ، أو من خلال حزب أو ائتلاف أحزاب وإما بالتعيين . وكل هذه الطرق ليست بطرق ديمقراطية ، إذ أن تقسيم السكان إلى دوائر انتخابية يعني أن العضو النيابي الواحد ينوب عن آلاف أو مئات الآلاف أو الملايين من الشعب حسب عدد السكان . ويعني أن النائب لا تربطه أية صلة تنظيمية شعبية بالناخبيين إذ يعتبر نائباً عن كل الشعب كبقية النواب . هذا ما تقتضيه الديمقراطية التقليدية السائدة .. ومن هنا تنفصل الجماهير نهائياً عن النائب ،

ويتفصل النائب سائياً عن الجماهير ، وب مجرد حصوله على أصواتها يصبح هو المحتكر لسيادتها والنائب عنها في تصريف أمورها .. وهكذا فرى أن الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم الآن تخلع القدسية والمحصنة على عضو المجلس النيابي بينما لا تقر ذلك بالنسبة لأفراد الشعب ، ومعنى هذا أن المجالس النيابية أصبحت أدلة لسلب السلطة الشعبية واحتقارها لنفسها ، وأصبح من حق الشعب اليوم أن تكافع من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديمقراطية والسيطرة السالبة لإرادة الجماهير المسماة المجالس النيابية ، وأن تعلن صرختها المدوية المنتملة في المبدأ الجديد (لنيابة عن الشعب) .

أما إذا انبثق المجلس النيابي عن حزب

نتيجة فوزه في الانتخابات فهو في هذه الحالة مجلس الحزب وليس مجلس الشعب ، فهو ممثل للحزب وليس ممثلاً للشعب . والسلطة التنفيذية التي يعينها المجلس النبالي هي سلطة الحزب الفائز وليس سلطة الشعب . وكذلك بالنسبة للمجلس النبالي الذي ينال كل حزب عدداً من مقاعده ، فأصحاب تلك المقاعد هم ممثلون لحزبهم وليسوا للشعب ، والسلطة التي يقيمهها هذا الإئتلاف هي سلطة تلك الأحزاب المؤتلفة وليس سلطة الشعب . إن الشعب في مثل هذه الأنظمة هو الفريسة المتصارع عليها ، وهو الذي تستغله وتستغله هذه الأدوات السياسية المتصارعة على السلطة لتنزع منه الأصوات وهو واقف في صفوف منتظمة صامتة تتحرك كالمسمحة لتلقي بأوراقها في صناديق الإقتراع بنفس

الكيفية التي تلقى بها أوراق أخرى في صناديق القمامة .. هذه هي الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم كله سواء النظم ذات الحزب الواحد أو ذات الحزبين أو ذات الأحزاب المتعددة ، أو التي بدون أحزاب . وهكذا يتضح أن (التمثيل تدجيل) .

أما المجالس التي تقام نتيجة التعيين والوراثة فلا تدخل تحت أي مظاهر للديمقراطية . وحيث أن نظام الانتخابات للمجالس النيابية يقوم على الدعاية لكسب الأصوات ، إذن فهو نظام (ديماغوجي) بمعنى الكلمة ، وأن الأصوات يمكن شراؤها ويمكن التلاعب بها .. وأن الفقراء لا يستطيعون خوض معارك الانتخابات التي ينجح فيها الأغنياء دائمًا .. فقط ! .

إن نظرية التمثيل النبوي نادى بها
الفلسفه والمفكرون والكتاب عندما كانت
الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك
والسلطين والفاخدين وهي لا تدرى .. وكان
أقصى ما تطمع فيه الشعوب في تلك العصور
هو أن يكون لها ممثل ينوب عنها مع أولئك
الحكام الذين كانوا يرفضون ذلك ، ولهذا
كافحت الشعوب مريراً وطويلاً لتحقيق ذلك
المطمع !! إذن لا يعقل الآن بعد انتصار
عصر الجمهوريات وبداية عصر الجماهير أن
تكون الديمقراطية هي الحصول على مجموعة
قليلة من النواب ليمثلوا الجماهير الغفيرة .
إنها نظرية بالية وتجربة مستهلكة ، إن السلطة
يجب أن تكون بالكامل للشعب .

إن أعلى الدكتاتوريات التي عرفها العالم
قامت في ظل المجالس النبوية .

الحزب



الحزب

الحزب هو الدكتاتورية العصرية .. هو أداة الحكم الدكتاتورية الحديثة .. إذ أن الحزب هو حكم جزء للكل .. وهو آخر الأدوات الدكتاتورية حتى الآن . وبما أن الحزب ليس فرداً ، فهو يضفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه من مجالس ولحان ودعابة بواسطة أعضائه . فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق ، لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة .. أو الرؤوية الواحدة .. أو الثقافة الواحدة .. أو المكان الواحد .. أو العقيدة الواحدة .. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل ، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم . ولا يجوز ديمقراطياً أن يحكم أي من هؤلاء كل الشعب

الذي يتكون من العديد من المصالح والآراء والأمزجة والأماكن والعقائد .. فالحزب أداة حكم دكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله .. أي شعب .. والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب . إن الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة لحكم الشعب .. أي حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب .. فالحزب يقوم أساساً على نظرية سلطوية تحكمية .. أي تحكم أصحاب الحزب في غيرهم من أفراد الشعب .. يفترض أن وصوله للسلطة هو الوسيلة لتحقيق أهدافه ، ويفترض أن أهدافه هي أهداف الشعب ، وتلك نظرية تبرير دكتاتورية الحزب ، وهي نفس النظرية التي تقوم عليها أي دكتاتورية .

ومهما تعددت الأحزاب فالنظرية واحدة .
بل يزيد تعددها من حدة الصراع على السلطة

.. ويؤدي الصراع الحزبي على السلطة إلى تحطيم أسس أي إنجاز للشعب .. وين先把 أي خطط لخدمة المجتمع .. لأن تحطيم الإنجازات وتخرير الخطط هو المبرر لمحاولة سحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم ليحل محله المنافس له .

والأحزاب في صراعها ضد بعضها ، إن لم يكن بالسلاح . وهو النادر ، فتشجب وتسفيه أعمال بعضها بعضاً . وتلك معركة لابد وأن تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا ، ولابد وأن تذهب بعض تلك المصالح العليا ضحية لتطاحن أدوات الحكم على السلطة إن لم تذهب كلها ، لأن انهيار تلك المصالح تأكيد لحججة الحزب المعارض ضد الحزب الحاكم ، أو الأحزاب المعاشرة ضد الأحزاب الحاكمة . إن حزب

المعارضة لكونه أداة حكم ولكي يصل إلى السلطة ، لا بد له من إسقاط أداة الحكم التي في السلطة ، ولكي يسقطها لا بد أن يهدم أعمالها ويشكك في خططها ، حتى ولو كانت صالحة للمجتمع ، ليبرر عدم صلاحها كأداة حكم .. وهكذا تكون مصالح المجتمع وبرامجه ضحية صراع الأحزاب على السلطة .

وهكذا رغم ما يثيره صراع تعدد الأحزاب من نشاط سياسي إلا أنه مدمر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لحياة المجتمع من ناحية ، ومن ناحية أخرى فنتيجة الصراع هي انتصار أداة حكم أخرى كسابقتها ، أي سقوط حزب وفوز حزب ولكن هزيمة الشعب .. أي هزيمة الديمقراطية . كما أن الأحزاب يمكن شراؤها أو ارتساؤها من الداخل أو من الخارج .

الحزب يقوم أصلاً مثلاً للشعب ، ثم تصبح قيادة الحزب ممثلة لأعضاء الحزب ، ثم يصبح رئيس الحزب مثلاً لقيادة الحزب . ويتبين أن اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صوري للديمقراطية ، ومحنوي أناني سلطوی أساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسي ، ذلك ما يؤكد أن الحزبية دكتاتورية صريحة وليس مقنعة ، إلا أن العالم لم يتجاوزها بعد ، فهي حفاظاً دكتاتورية العصر الحديث .

إن المجلس النبالي للحزب الفائز هو مجلس الحزب .. والسلطة التنفيذية التي يكونها ذلك المجلس هي سلطة الحزب على الشعب ، وإن السلطة الحزبية التي يفترض أنها لصالح كل الشعب ، هي في الواقع الأمر عدو للود

جزء من الشعب ، وهو حزب أو أحزاب المعارضة وأنصارها من الشعب . والمعارضة ليست رقياً شعبياً على سلطة الحزب الحاكم بل هي مترسبة لصالح نفسها لكي تحمل مخله في السلطة ، أما الرقيب الشرعي وفق هذه الديمقراطية الحديثة فهو المجلس التأسيسي الذي غالبيته هم أعضاء الحزب الحاكم ، أي الرقابة من حزب السلطة ، والسلطة من حزب الرقابة . هكذا يتضاع التدجيل والتزييف وبطلان النظريات السياسية السائدة في العالم اليوم والتي تنبثق منها الديمقراطية التقليدية الحالية .

«الحزب يمثل جزءاً من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ» .

«الحزب يحكم نيابة عن الشعب ، والصحيح لأنية عن الشعب» .

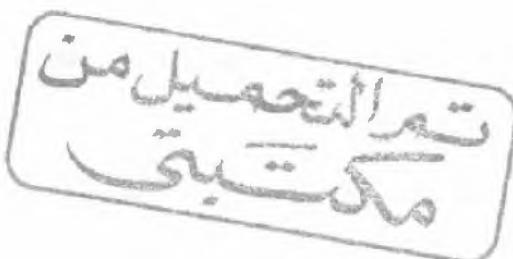
الحزب هو قبيلة العصر الحديث .. هو الطائفة ، إن المجتمع الذي يحكمه حزب واحد هو تماماً مثل المجتمع الذي تحكمه قبيلة واحدة أو طائفة واحدة ، ذلك أن الحزب يمثل ، كما سبق ، رؤية مجموعة واحدة من الناس ، أو مصالح مجموعة واحدة من المجتمع ، أو عقيدة واحدة ، أو مكاناً واحداً ، وهو وبالتالي أقلية إذا ما قورن بعدد الشعب ، وهكذا القبيلة والطائفة فهي أقلية إذا ما قورنت بعدد الشعب ، وهي ذات مصالح واحدة أو عقيدة طائفية واحدة ، ومن تلك المصالح أو العقيدة تتكون الرؤية الواحدة ولا فرق بين الحزب أو القبيلة إلا رابطة الدم والتي ربما وجدت عند منشأ الحزب .

إن الصراع الحزبي على السلطة لا فرق

25

بينه إطلاقاً وبين الصراع القبلي والطائفي ذاته ،
وإذا كان النظام القبلي والطائفي مرفوضاً
ومستهجنـاً سبـياً فيجب أن يرـفض ويـستهـجـنـ
النـظامـ الحـزـبيـ أـيـضاًـ ،ـ فـكـلـامـهـاـ يـسـلـكـ مـسـلـكاًـ
واحدـاًـ ،ـ وـيـؤـدـىـ إـلـىـ نـتـيـجـةـ وـاحـدـةـ .

إن التأثير السلبي والمدمر للصراع القبلي
أو الطائفي في المجتمع هو نفس التأثير
السلبي والمدمر للصراع الحزبي في المجتمع .



الطبقة

المقدمة

النظام السياسي الطبقي هو نفس النظام السياسي الحزبي ، أو النظام السياسي القبلي ، أو النظام السياسي الطائفي .. أن تسود على المجتمع طبقة مثلما يسود عليه حزب أو قبيلة أو طائفة . إن الطبقة هي مجموعة من المجتمع ذات مصالح واحدة ، وكذلك الحزب والطائفة والقبيلة .

إن المصالح الواحدة تنشأ من وجود مجموعة من الناس تجمعها رابطة الدم أو العقيدة أو الثقافة أو المكان أو مستوى المعيشة . والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة تنشأ كذلك من ذات الأسباب المؤدية إلى ذات النتيجة أي بسبب دم أو معتقد أو مستوى معيشي أو ثقافة أو مكان تترجم عنها رؤية واحدة لتحقيق تلك المصالح فيظهر الشكل الاجتماعي

لتلك المجموعة في صورة طبقة أو حزب أو قبيلة أو طائفة ، والنتيجة هي تكون أداة بسبب اجتماعي تحرك بأسلوب سياسي لتحقيق رؤية ومصلحة تلك الجماعة . وفي كل الأحوال فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ، وإنما تلك جزء من الشعب فقط ، وتمثل أقلية فيه . وإذا سادت على المجتمع الطبقة أو الحزب أو القبيلة أو الطائفة صار النظام السائد آنذاك نظاماً دكتاتورياً . ومع هذا فالائتلاف الطبقي والائتلاف القبلي أفضل من الائتلاف الحزبي ، إذ أن الشعب يتكون أصلاً من مجموع قبائل ويندر وجود الذين لا قبيلة لهم ، وكل الناس تتسمى إلى مستويات طبقية معينة . أما الحزب أو الأحزاب فليس كل الشعب في عضويتها . ومن هنا فالحزب والائتلاف الحزبي هو الأقلية أمام الجماهير

الغيرة خارج العضوية . ووفقاً للديمقراطية الحقيقة فلا مبرر لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها هي ، ولا مبرر لحزب أن يسحق بقية الأحزاب لمصلحته ، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق بقية القبائل لمصلحتها ، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها . الإباحة بهذه التصفيية تعني نبذ منطق الديمقراطية والاحتكام لمنطق القوة . إن مثل هذا الاجراء عمل دكتاتوري ، لأنه ليس لمصلحة كل المجتمع الذي لا يتكون من طبقة واحدة ، ولا قبيلة واحدة .. ولا طائفة واحدة .. ولا من أعضاء الحزب فقط ، ولا مبرر للقيام به .. إن مبرره الدكتاتوري هو أن المجتمع فعلاً يتكون من أطراف .. متعددة ، ولكن أحدها يقوم بتصفيتها ، أي تصفيه بقية الأطراف ليقي

هو فقط . إذن ، مثل هذا العمل ليس لصالح كل المجتمع بل لصالح طبقة واحدة ، أو قبيلة واحدة ، أو طائفة واحدة ، أو حزب واحد ، أي لصالح الذين يحملون محل المجتمع ، لأن هذا الإجراء التصفيوي أصلاً قائم ضد أفراد المجتمع الذين ليسوا من ضمن الحزب أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة القائمة بالتصفيه .

إن المجتمع الذي تُمزقه الصراعات الخزبية مثل المجتمع الذي تُمزقه الصراعات القبلية أو الطائفية سواء بسواء .

إن الحزب الذي يقوم باسم الطبقة يتحول تلقائياً إلى بدليل عن الطبقة .. ويستمر في التحول التلقائي حتى يصير خليفة للطبقة المعادية لطبقته .

إن الطبقة التي ترث المجتمع ترث أيضاً صفاتيه . بمعنى أنه لو سحقت طبقة العمال

مثلاً كل الطبقات الأخرى فإن طبقة العمال هذه تصبح هي الوراثة للمجتمع ، أي تصبح هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع . وبما أن الوراثة تحمل صفات الموروث ، وإن كانت تلك الصفات لاظهير دفعه واحدة .. ولكن خلال التطور والتواجد يتحقق ذلك ، فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي صفتت من داخل طبقة العمال ذاتها .. ويتوجه أصحاب تلك الصفات اتجاهات متباعدة وفقاً للصفة .. وهكذا تصبح طبقة العمال ، فيما بعد مجتمعاً قائماً بحاله فيه نفس تناقضات المجتمع القديم .. فيتبين أولاً مستوى الأفراد المادي والمعنوي .. ثم تبرز الفئات .. ثم تتحول تلقائياً إلى طبقات .. نفس الطبقات المبادرة .. ويتجدد الصراع على حكم المجتمع ، كل مجموعة أفراد أولاً ، ثم كل فئة ثم كل طبقة

جديدة ، يحاول كل من هؤلاء أن يكون هو أداة الحكم .

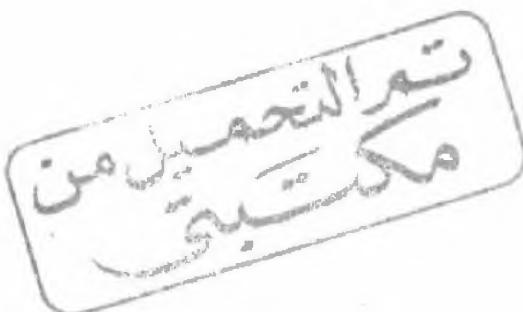
إن القاعدة المادية للمجتمع غير ثابتة ، لأنها أيضاً اجتماعية من جانب آخر. إن أداة الحكم للقاعدة المادية الواحدة في المجتمع ربما تستقر إلى حين ، ولكنها تتعرض للزوال بمجرد تولد مستويات مادية واجتماعية جديدة من ذات القاعدة المادية الواحدة .

إن أي مجتمع تتصارع فيه الطبقات كان في الماضي مجتمع طبقة واحدة .. ولكن تلك الطبقة تولدت عنها تلك الطبقات بمحكم التطور الحتمي للأشياء .

إن الطبقة التي تترع الملكية من غيرها وتضعها في يدها لكي تستقر أداة الحكم لصالح تلك الطبقة ، ستجد أن هذه الملكية

فعلت فعلها داخل تلك الطبقة كما تفعل الملكية تماماً داخل المجتمع ككل .

وبحمل القول إن محاولات توحيد القاعدة المادية للمجتمع من أجل حل مشكلة الحكم أو حسم الصراع لصالح حزب أو طبقة أو طائفة أو قبيلة .. ومحاولات إرضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها ، أو أخذ رأيها في الاستفتاءات .. إن تلك المحاولات جميعها باهت بالفشل ، وأصبح تكرارها مضيعة لوقت الإنسان وضحكاً على الشعوب من ناحية أخرى .



الاستفباء

الاستفتاء

الاستفتاء تدرجيل على الديمقراطية . إن الذين يقولون (نعم) والذين يقولون (لا) لم يعبروا في الحقيقة عن إرادتهم ، بل ألحوا بحكم مفهوم الديمقراطية الحديثة ، ولم يسمح لهم بالتفوه إلا بكلمة واحدة وهي : إما (نعم) ، وإما (لا) !

إن ذلك أقسى وأقصى نظام دكتاتوري كبحي . إن الذي يقول (لا) يجب أن يعبر عن سبب ذلك ، ولماذا لم يقل (نعم) ، والذي يقول (نعم) يجب أن يعلل هذه الموافقة ، ولماذا لم يقل (لا) ، وماذا يريد كل واحد ، وما سبب الموافقة أو الرفض ؟!

إذن ، ما هو الطريق الذي ينبغي أن تسلكه

الجماعات البشرية لتخليص نهائياً من عصور الاستبداد والدكتاتورية؟ .

بما أن المشكل المستعصي في قضية الديمقراطية هو أداة الحكم الذي عبرت عنه الصراعات الحزبية والطبقية والفردية ، وما ابتداع وسائل الإنتخابات والإستفتاء إلا تغطية لفشل تلك التجارب الناقصة في حل هذه المشكلة – إذن ، الحل يكمن في إيجاد أدلة حكم ليست واحدة من كل تلك الأدوات محل الصراع ، والتي لا تمثل إلا جانباً واحداً من المجتمع ، أي إيجاد أدلة حكم ليست حزباً ولا طبقة ولا طائفية ولا قبيلة ، بل أدلة حكم هي الشعب كله .. وليس ممثلة عنه ولأنانية . (فلا نيابة عن الشعب) و (التمثيل تدرجيل) . وإذا أمكن إيجاد تلك الأدلة ، إذن ، انحلت المشكلة

وتحققت الديموقراطية الشعبية ، ونكون
الجماعات البشرية قد أثبتت عصور الاستبداد
والنظم الدكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب .

إن الكتاب الأخضر يقدم الحل النهائي
لمشكلة أداة الحكم ، ويرسم الطريق أمام
الشعوب لعبر عصور الدكتاتورية إلى
عصور الديموقراطية الحقيقة ..

إن هذه النظرية الجديدة تقوم على أساس
سلطة الشعب دون نياية أو تمثيل .. وتحقق
ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال ، غير
تلك المحاولة القديمة للديمقراطية المباشرة
المفتقرة إلى إمكانية التطبيق على أرض الواقع
والحالية من الجدية لفقدانها للتنظيم الشعبي
على المستويات الدنيا .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية



المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة
للديمقراطية الشعبية .

إن أي نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب ،
أسلوب المؤتمرات الشعبية ، هو نظام حكم
غير ديمقراطي . إن كافة أنظمة الحكم
السايدة في العالم الآن ليست ديمقراطية مالم
تهنئ إلى هذا الأسلوب . المؤتمرات الشعبية
هي آخر المطاف لحركة الشعب نحو
الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي
الشرارة النهائية لکفاح الشعوب من أجل
الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست
من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج للتفكير

الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية .

إن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش أو خلاف في حالة تتحققه واقعياً . وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحبيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياساته ، لذا انصرفت الأمم عن الديمقراطية المباشرة وبقيت مجرد فكرة طوباويّة بعيدة عن دنيا الواقع . وقد استعيض عنها بنظريات حكم عديدة كال المجالس التبابية والتكتلات الخزينة ، والاستفتاءات التي أدت جميعها إلى عزل الشعب عن ممارسة سياسة شفونه ، وسلب سيادته ، واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الأدوات المتعاقبة والمتصارعة على الحكم .. من الفرد إلى الطبقة ، إلى الطائفة والقبيلة إلى المجلس أو

الجـ ٢
في سـ كان

الحزب . ولكن الكتاب الأخضر يبشر الشعوب بالهدية إلى طريق الديمocrاطية المباشرة وفق نظام بديع وعملي .. وحيث أن فكرة الديمocrاطية المباشرة لا يختلف عليها اثنان عاقلان على أنها المثل .. ييد أن أسلوب تطبيقها كان مستحيلاً .. وحيث أن هذه النظرية العالمية الثالثة تقدم لنا تجربة واقعية للديمocratie المباشرة ، إذن اتاحت مشكلة الديمocratie نهائياً في العالم .. ولم يبق أمام الجماهير إلا الكفاح للقضاء على كافة أشكال الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم الآن . والتي تسمى زيفاً بالديمocratie بأشكالها المتعددة ... من المجالس التبابية إلى الطائفية والقبيلية والطبقة ، إلى الحزب الواحد ، إلى الحزبين ، إلى تعدد الأحزاب .

ليس للديمocratie إلا أسلوب واحد

ونظرية واحدة .. وما تباين واختلاف الأنظمة التي تدعي الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية .. ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ، ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة .. وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . (فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية) و (اللجان في كل مكان) .

أولاً يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له ، ومن جموع أمانات المؤتمرات تكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية .. ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية إدارية لتحمل مخال الادارة الحكومية ، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية . وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي

تملي عليها السياسة وترافقها في تنفيذ تلك السياسة . وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية ، وينتهي التعريف البالى للديمقراطية الذى يقول (الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف الصحيح وهو (الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه) .

إن المواطنين جميعاً الذين هم أعضاء تلك المؤتمرات الشعبية يتسمون وظيفياً أو مهنياً إلى فئات مختلفة .. لذا عليهم أن يشكلوا مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم ، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية .. إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . وإن ما يصيغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع

دوريأً أو سنويأً يطرح وبالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية .

إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعين كالمجالس النيابية إنه لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

بذلك تتحل مشكلة أداة الحكم بداهة وتنتهي الأدوات الدكتاتورية ، ويصبح الشعب هو أداة الحكم ، وتحل نهائياً معضلة الديمقراطية في العالم .

سلطة الشعب



الصطلاحات

- مؤمنرات شعبية مهيبة
- الإمامية العامة للمؤتمر الشعبي العام
- اللجان الشعبية العامة
- أمانة المؤتمر

لجنة شعبية للقطاعات التنفيذية المختلفة (زراعة، تربية، صحة، إسكان ... الخ)



تم التحميل من
مكتبة

شريعة المجتمع

شريعة المجتمع

الشريعة هي المشكلة الأخرى المرادفة
لمشكلة أداة الحكم والتي لم تخل بعد في
العصر الحديث ، رغم أنها حلّت في فترات
من التاريخ .

أن تختص لجنة أو مجلس بوضع شريعة
للمجتمع ، ذلك باطل وغير ديمقراطي . أن
تعديل شريعة المجتمع أو تلغي بواسطة فرد
أو لجنة أو مجلس ، ذلك أيضاً باطل وغير
ديمقراطي .

إذن ، ماهي شريعة المجتمع ؟ ومن يضعها ؟
وما أهميتها بالنسبة للديمقراطية ؟ .

الشريعة الطبيعية لأي مجتمع هي العرف
أو الدين . أي محاولة أخرى لإيجاد شريعة
لأي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين

هي محاولة باطلة وغير منطقية . الدساتير
ليست هي شريعة المجتمع .. الدستور عبارة
عن قانون وضعي أساسي . إن ذلك القانون
الوضعي الأساسي يحتاج إلى مصدر يستند
عليه حتى يجد مبرره . إن مشكلة الحرية
في العصر الحديث هي أن الدساتير صارت هي
شريعة المجتمع ، وأن تلك الدساتير لا تستند
إلا على رؤية أدوات الحكم الدكتاتورية
السائلة في العالم ، من الفرد إلى الحزب ،
والدليل على ذلك هو الإختلاف من دستور
إلى آخر رغم أن حرية الإنسان واحدة .
وسبب الاختلاف هو اختلاف رؤية أدوات
الحكم ، وهذا هو مقتل الحرية في نظم
العالم المعاصر . إن الأسلوب الذي تتبعيه
أدوات الحكم في السيطرة على الشعوب هو
الذى يفرغ في الدستور ، وتجبر الناس على

إطاعته بقوة القوانين المنشقة عن الدستور
المنشق من أمزجة ورؤى أداة الحكم .

إن سنة أدوات الحكم الدكتاتورية هي
التي حلّت محلّ سنة الطبيعة . القانون الوضعي
حل محل القانون الطبيعي ففقدت المقاييس .
إن الإنسان هو الإنسان في أي مكان . واحد
في الخلقة .. وواحد في الإحساس .. ولهذا
جاء القانون الطبيعي ناموساً منطبقاً للإنسان
كواحد ، ثم جاءت الدساتير كقوانين وضعية
تنظر للإنسان غير واحد ، وليس لها ما يبررها
في تلك النظرة إلماشية أدوات الحكم ..
الفرد أو المجلس أو الطبقة أو الحزب للتحكم
في الشعوب .

وهكذا نرى الدساتير تتغير عادة بتغيير
أداة الحكم ، وهذا يدل على أن الدستور
مزاج أدوات الحكم وقادم لمصلحتها وليس
بقانون طبيعي .

إن هذا هو الخطر المحدق بالحرية الكامن في فقدان الشريعة الحقيقة للمجتمع الإنساني واستبدالها بتشريعات وضعية ، وفق الأسلوب الذي ترغبه أداة الحكم في حكم الجماهير .. والأصل هو أن أسلوب الحكم هو الذي يجب أن يتکيف وفقاً لشريعة المجتمع لا العكس .

إذن ، شريعة المجتمع ليست محل صياغة وتأليف . وتکمن أهمية الشريعة في كونها هي الفيصل لمعرفة الحق والباطل ، والخطأ والصواب ، وحقوق الأفراد وواجباتهم .. إذ ان الحرية مهددة مالم يكن للمجتمع شريعة مقدسة وذات أحکام ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل بواسطة أي أداة من أدوات الحكم ، بل أداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع .. ولكن الشعوب الآن في جميع أنحاء العالم تحكم بواسطة شرائع وضعية

قابلة للتغيير والإلغاء حسب صراع أدوات الحكم على السلطة .

ان استفتاء الشعوب على الدساتير أحياناً ليس كافياً ، لأن الاستفتاء في ذاته تدجيل على الديمقراطيّة ولا يسمح إلا بكلمة واحدة وهي (نعم) أو (لا) فقط . ثم إن الشعوب مرغمة على الاستفتاء بحكم القوانين الوضعية والاستفتاء على الدستور لا يعني أنه شريعة المجتمع ، ولكن يعني أنه دستور فحسب ، أي هو الشيء موضوع الاستفتاء ليس إلا .

شريعة المجتمع تراث إنساني خالد ليس ملكاً للأحياء فقط . ومن هذه الحقيقة تصبح كتابة دستور واستفتاء الحاضرين عليه لوناً من الهزل .

إن موسوعات القوانين الوضعية الناشئة عن الدساتير الوضعية مليئة بالعقوبات المادية

الموجهة ضد الانسان ، أما العرف فهو حال تقريرياً من تلك العقوبات .. العرف يوجب عقوبات أدبية غير مادية لائقة بالانسان .. الدين يحتوي العرف ويستوعبه .. ومعظم العقوبات المادية في الدين مؤجلة ، وأكثر حكامه مواعظ وارشادات واجابات على أسئلة ، وتلك أنسنة شريعة لاحترام الإنسان. الدين لا يقرر عقوبات آنية إلا في حالات قصوى ضرورية للمجتمع .

الدين احتواء للعرف . والعرف تعبر عن الحياة الطبيعية للشعب .. إذن ، الدين ، المحتوي للعرف ، تأكيد للقانون الطبيعي . إن الشرائع الالادينية اللاعرفية هي ابتداع من إنسان ضد إنسان آخر ، وهي وبالتالي باطلة لأنها فاقدة للمصدر الطبيعي الذي هو العرف والدين .

من يراقب سير المجتمع

السؤال من يراقب المجتمع لينه إلى الإنحراف عن الشريعة إذا وقع .. ديمقراطياً ليس ثمة جهة تدعي حق الرقابة التبالية عن المجتمع في ذلك . إذن (المجتمع هو الرقيب على نفسه) . إن أي ادعاء من أية جهة .. فرداً أو جماعة بأنها مسؤولة عن الشريعة هو دكتاتورية ، لأن الديمقراطية تعني مسؤولية كل المجتمع .. الرقابة إذن ، من كل المجتمع . تلك هي الديمقراطية . أما كيف يتأنى ذلك ، فمن طريق أداة الحكم الديمقراطية الناجحة عن تنظيم المجتمع نفسه (في المؤتمرات الشعبية الأساسية) . وحكم الشعب بواسطة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ثم مؤتمر الشعب العام (المؤتمر القومي) الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . ووفقاً

لهذه النظرية ، فالشعب هو أداة الحكم ، والشعب في هذه الحالة هو الرقيب على نفسه .

بهذا تتحقق الرقابة الذاتية للمجتمع على شريعته

كيف يصح المجتمع اتجاهه إذا انحرف عن شريعته ؟

إذا كانت أداة الحكم دكتاتورية كما هو الحال في النظم السياسية في العالم اليوم ، فإن يقظة المجتمع للإنحراف عن الشريعة ليس لها وسيلة للتعبير وتقويم الانحراف إلا العنف ، أي الثورة على أداة الحكم .. والعنف أو الثورة حتى إذا كان تعبيراً عن إحساس المجتمع حيال ذلك الانحراف ، إلا أنه ليس كل المجتمع مشاركاً فيه ، بل يقوم به من

يملك مقدرة على المبادرة والجسارة على إعلان إرادة المجتمع .. ييد أن هذا المدخل هو مدخل الدكتاتورية ، لأن هذه المبادرة التورية تمكن بحكم ضرورة الثورة لأداة حكم فائبة عن الشعب ، ومعنى هذا أن أداة الحكم ما زالت دكتاتورية .. علاوة على أن العنف والتغيير بالقوة في حد ذاته عمل غير ديمقراطي ، ولكنه يحدث نتيجة وجود وضع غير ديمقراطي سابق له . والمجتمع الذي ما زال يدور حول هذه المحصلة هو مجتمع مختلف .. إذن ، ما هو الحل ؟ .

الحل : هو أن يكون الشعب هو أداة الحكم .. من المؤتمرات الشعبية الأساسية إلى مؤتمر الشعب العام ، وأن تنتهي الإدارة الحكومية لتحملها اللجان الشعبية ، وأن

يكون مؤتمر الشعب العام مؤتمراً قومياً تلتقي فيه المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية . وإذا حدث انحراف عن شريعة المجتمع في مثل هذا النظام يعالج عن طريق المراجعة الديقراطية وليس عن طريق القوة . العملية هنا ليست عملية اختيار إرادى لأسلوب التغيير أو المعالجة ، بل هي نتيجة حتمية لطبيعة النظام الديمقراطي هذا ، إذ أنه في مثل هذه الحالة لان يوجد جهة خارج جهة أخرى حتى توجه لها أعمال العنف أو تحملها مسؤولية الإنحراف .

لمزيد من الكتب زوروا
مكتبتي

<http://ahmedbn221.blogspot.com/>

الصحافة

الصحافة

إن الشخص الطبيعي حر في التعبير عن نفسه حتى ولو تصرف بمحنون ليعبر عن أنه مجنون . إن الشخص الاعتباري هو أيضاً حر في التعبير عن شخصيته الاعتبارية ، ولكن في كلتا الحالتين لا يمثل الأول إلأنفسه ، ولا يمثل الثاني إلا مجموعة الأشخاص الطبيعيين المكونين لشخصيته الاعتبارية . المجتمع يتكون من العديد من الأشخاص الطبيعيين . والعديد من الاعتباريين . إذن ، تعبير شخص طبيعي عن أنه مجنون مثلاً لا يعني أن بقية أفراد المجتمع مجانين كذلك . أي أن تعبير شخص طبيعي لا يعني إلا التعبير عن نفسه ، وتعبير شخص اعتباري لا يعني إلا التعبير عن مصلحة أو رأي مجموعة المكونين لتلك

الشخصية الاعتبارية . فشركة إنتاج أو بيع الدخان لا تعبّر مصلحياً إلا عن مصالح المكونين لتلك الشركة .. أي ، المتغعين بانتاج أو بيع الدخان حتى وهو ضار بصحة الآخرين .

الصحافة وسيلة تعبر للمجتمع .. وليست وسيلة تعبر لشخص طبيعي أو معنوي ، إذن ، منطقياً وديمقراطياً لا يمكن أن تكون ملكاً لأي منها .

الفرد الذي يملك صحيفه هي صحيفته وتعبر عن وجهة نظره هو فقط . والادعاء بأنها صحيفه الرأي العام هو ادعاء باطل لا أساس له من الصحة ، لأنها تعبر في الواقع عن وجهة نظر شخص طبيعي ، ولا يجوز ديمقراطياً أن يملك الفرد الطبيعي أي وسيلة نشر أو إعلام عامة ، ولكن من حقه الطبيعي

أن يعبر عن نفسه فقط بأية وسيلة حتى ولو كانت جنونية ليبرهن على جنونه . إن الصحيفة التي يصدرها حرفيون مثلاً هي وسيلة تعبير لهذه الفئة من المجتمع فقط ، تطرح وجهة نظرها فقط ، وليس وجهة نظر الرأي العام . وهكذا الشأن في بقية الأشخاص الإعتبريين والطبيعيين في المجتمع.

إن الصحافة الديمقراتية هي التي تصادرهالجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة .. في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصحافة أو وسيلة الإعلام معبرة عن المجتمع ككل ، وحاملة لوجهة نظر فئاته العامة ، وبذلك تكون الصحافة ديمقراطية أو اعلاماً ديمقراطياً .

إذا أصدر المهنيون الطبيون أي صحيفة فلا يحق لها إلا أن تكون طيبة بحنة .. وهكذا

بالنسبة لبقية الفئات . الشخص الطبيعي يحق له أن يعبر عن نفسه فقط ، ولا يحق له ديمقراطياً أن يعبر عن أكثر من نفسه .. وتنتهي بهذا انتهاء جذرياً وديمقراطياً ما يسمى في العالم (بمشكلة حرية الصحافة) . إن مشكلة حرية الصحافة التي لم ينته التراث حوالها في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموماً .. ولا يمكن حلها مالم تحل أزمة الديمقراطية بمنتها في المجتمع كله .. وليس من طريق حل لتلك المشكلة المستعصية ، أعني مشكلة الديمقراطية . إلا طريق وجد وهو طريق النظرية العالمية الثالثة .

* * *

إن النظام الديمقراطي وفقاً لهذه النظرية بناء متواصل ، كل حجرة فيه مبنية على ما تختتمان المؤشرات الشعبية الأساسية والمؤشرات الشعبية والتجان الشعبي إلى أن تلتقي كلها

في جلسة مؤتمر الشعب العام . وليس هناك أي تصور آخر لمجتمع ديمقراطي على الإطلاق غير هذا التصور .

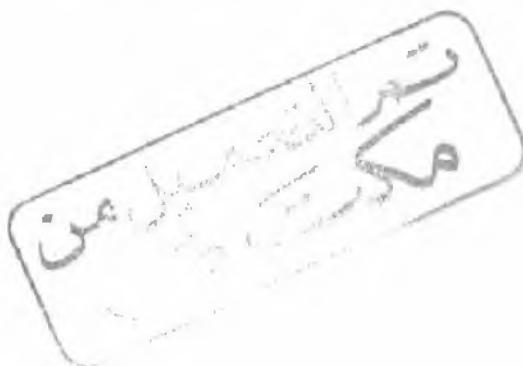
وأخيراً .. إن عصر الجماهير وهو يزحف حديثاً نحونا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر . ويهر الأنصار ، ولكنه بقدر ما يبشر به من حرية حقيقة للجماهير ، وانعتاق سعيد من قيود أدوات الحكم .. فهو ينذر بمحنة عصر الفوضى والغوغائية من بعده ، إن لم تسكس الديمقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب .. وتعمد سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب .

هذه هي الديمقراطية الحقيقة من الناحية النظرية . أما من الناحية الواقعية فإن الأقواء دائمًا يحكمون .. أي أن الطرف الأقوى في المجتمع هو الذي يحكم .

الفصل الثاني

المشكل الاقتصادي الاشراكية

بتصرير: معمر القذافي



حل
المشكل

الاقتصادي

"الاشراكية"

الركن الاقتصادي للنظام العالمي الثالث

بالرغم من أن تطورات تاريخية هامة قد حدثت على طريق حل مشكلة العمل وأجرة العمل ، أي : العلاقة بين العمال وأصحاب العمل .. بين المالكين والمنتجين ، منها تحديد ساعات العمل ، وأجرة العمل الإضافي والإجازات المختلفة ، والإعتراف بحد أدنى

75

للأجور ، ومشاركة العمال في الأرباح والأدارة ، ومنع الفصل التعسفي ، والضمان الاجتماعي ، وحق الإضراب ، وكل ما حوطه قوانين العمل التي لا يكاد يخلو تريع معاصر منها . وحدثت أيضاً تحولات لا تقل أهمية عن تلك في جانب الملكية من حيث ظهور أنظمة تحد من الدخل ، وأنظمة تحرم الملكية الخاصة وتسندها للحكومة . رغم كل هذه التطورات التي لا يستهان بها في تاريخ المشكل الاقتصادي إلا أن المشكلة لازالت قائمة جذرياً مع كل التقييمات والتحسينات والتهذيبات والإجراءات والتطورات التي طرأت عليها والتي جعلتها أقل حدة من القرون الماضية وحققت مصالح كثيرة للعاملين . إلا أن المشكل الاقتصادي لم يحل بعد في العالم . فالمحاولات التي انصبت

ستركار ..
ماجراء

على الملكية لم تحل مشكلة المستجدين ، فلا يزالون
أحياء رغم انتقال أوضاع الملكية
من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار واتخاذها
عدة أوضاع في الوسط بين اليسار واليمين .

والمحاولات التي انصبت على الأجرة
لا تقل بعداً في هذا الجانب عن المحاولات
التي انصبت على الملكية ونقلتها من وضع
إلى وضع . وفي بجمل معالجة قضية الأجرة
هو المزايا التي تحصل عليها العاملون وضمنتها
التشريعات وحمتها النقابات ، حيث تبدلت
الحالة السيئة التي كان عليها المتوجون غداة
الانقلاب الصناعي ، واكتسب العمال
والفنيون والإداريون حقوقاً مع مرور الزمن
كانت بعيدة المدى . ولكن في واقع الأمر
فإن المشكل الاقتصادي ما زال قائماً .

إن المحاولة التي انصبت على الأجر
ليست حلاً على الإللاق ، وإنما هي محاولة
تلقيفية واصلاحية أقرب إلى الإحسان منها
إلى الاعتراف بحق للعاملين . لماذا يعطى
العاملون أجرة : لأنهم قاموا بعملية إنتاج
لصالح الغير الذي استأجرهم ليتّجروا له
إنتاجاً ! إذن ، هم لم يستهلكوا إنتاجهم ،
بل اضطروا للتنازل عنه مقابل أجرة ،
والفاعدة السليمة هي : « الذي يتّبع هو
الذي يستهلك » .

« إن الأجراء مهما تحسن أجورهم هم
نوع من العبيد » .

إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي
يستأجره ، بل هو عبد مؤقت ، وعيوبديته
قائمة بقيام عمله مقابل أجر من صاحب العمل
بعض النظر عن جيئية صاحب العمل من

حيث هو فرد أو حكومة . فالعاملون من حيث علاقتهم بالمالك أو بالمنشأة الإنتاجية ، ومن حيث مصالحهم الخاصة واحدة .. فهم أجراء في كل الحالات الموجودة الآن في العالم ، رغم أن أوضاع الملكية مختلفة من اليمين إلى اليسار . حتى المنشأة الاقتصادية العامة لا تعطي لعمالها إلا أجوراً ومساعدات اجتماعية أخرى أشبه بالإحسان الذي يفضل به الأغنياء أصحاب المؤسسات الاقتصادية الخاصة على العاملين معهم .

فالقول بأن الدخل في حالة الملكية العامة يعود إلى المجتمع ، بما فيه العاملون خلافاً للدخل المؤسسة الخاصة الذي يعود لمالكها فقط ، صحيح إذا نظرنا إلى المصلحة العامة للمجتمع وليس إلى المصالح الخاصة للعاملين ، وإذا افترضنا أن السلطة السياسية والمحكرة

للمملکية هي سلطة كل الناس ، أي أنها سلطة الشعب بكماله يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .. ولنست سلطة طبقة واحدة ، أو حزب واحد ، أو مجموعة أحزاب ، أو سلطة طائفية ، أو قبيلة ، أو عائلة ، أو فرد ، أو أي نوع من السلطة التبابية . ومع هذا فإن ما يعود على العاملين مباشرة من حيث مصالحهم الخاصة ، في شكل أجور أو نسبة من الأرباح أو خدمات اجتماعية ، هو نفس الذي يعود على العاملين في المؤسسة الخاصة : أي أن كلاً من العاملين في المنشأة العامة والمنشأة الخاصة هم أجراء رغم اختلاف المالك .

وهكذا فإن التطور الذي طرأ على الملكية من حيث نقلها من يد إلى يد لم يجعل مشكلة

حق العامل في الانتاج ذاته الذي يتجه مباشرة ، وليس عن طريق المجتمع أو مقابل أجرة ، والدليل على ذلك هو أن المتبعين لا يزالون أجراء رغم تبدل أوضاع الملكية .

إن الحل النهائي هو إلغاء الأجرة ، وتحرير الإنسان من عبوديتها ، والعودة إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات وأشكال الحكومات والتشريعات الوضعية .

إن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية .

إن القواعد الطبيعية أنتجت اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الإنتاج الاقتصادي ، وتحقق استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد . أما

عمليات استغلال إنسان لإنسان ، واستحواذ فرد على أكثر من حاجته من الثروة ، هي ظاهرة الخروج عن القاعدة الطبيعية وبداية فساد وانحراف حياة الجماعة البشرية ، وهي بداية ظهور مجتمع الاستغلال . وإذا حللتنا عوامل الإنتاج الاقتصادي منذ القدم وحتى الآن ، ودائماً نجدها تتكون حتماً من عناصر إنتاج أساسية ، وهي مواد إنتاج ، ووسيلة إنتاج ، ومنتج . والقاعدة الطبيعية للمساواة هي : أن لكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة في هذا الإنتاج ، لأنه إذا سحب واحد منها لا يحدث إنتاج ، ولكل عنصر دور أساسي في عملية الإنتاج ، وبذلئنه يتوقف الإنتاج .

وما دام كل عنصر من هذه العناصر ضرورياً وأساسياً ، إذن هي متساوية في

ضرورتها في العملية الإنتاجية ، ولابد أن تساوى في حقها في الإنتاج الذى أنتجه ، وطغيان أحدها على الآخر هو تصادم مع القاعدة الطبيعية للمساواة ، وتعد على حق الغير . إذن ، لكل عنصر حصة بغض النظر عن هذه العناصر ، فإذا وجدنا عملية إنتاجية تمت بواسطة عنصرين فقط يصير لكل عنصر نصف الإنتاج ، وإذا تمت ثلاثة عناصر يصير لكل عنصر ثلث الإنتاج .. وهكذا .

ويتطبق هذه القاعدة الطبيعية على الواقع القديم والمعاصر نجد الآتى :

في مرحلة الإنتاج البدوي تكون عملية الإنتاج من مواد خام وإنسان متوج ، ثم دخلت وسيلة إنتاج في الوسط بحيث استخدمها الإنسان في عملية الإنتاج ،

ويعتبر الحيوان نموذجاً لها كوحدة قوة ، ثم تطورت هذه الوسيلة وحلت الآلة محل الحيوان ، وتطورت أنواع وكثيارات المواد الخام من مواد بسيطة رخيصة إلى مواد مركبة وثمينة للغاية . وتطور أيضاً الإنسان من عامل عادي إلى مهندس وفي ، ومن أعداد غفيرة من العاملين إلى نفر قليل من الفنيين . ييد أن عناصر الإنتاج وان تغيرت كثيرياً وكثيراً لم تتغير في جوهرها من حيث دور كل واحد منها في عملية الإنتاج وضرورته ، فخام الحديد مثلاً الذي هو أحد عناصر الإنتاج قد يبدأ وتحديثاً كان يصنع بطريقة بدائية يتبع منه الحداد يدوياً سكيناً أو فأساً أو رحماً .. الخ . والآن نفس خام الحديد يصنع بواسطة أفران عالية يتبع منه المهندسون والفنيون الآلات

والحركات والمركبات بأنواعها المختلفة . والحيوان الذي هو الحصان أو البغل أو الجمل وما في حكمها ، والذي كان أحد عناصر الإنتاج ، حل عمله الآن المصنع الضخم والآلات الجبارية . ومواد المتوجة التي كانت أدوات بدائية أصبحت الآن معدات فنية معقدة . ومع هذا فعوامل الإنتاج الطبيعية الأساسية ثابتة جوهرياً رغم تطورها الهائل ، وهذا الثبات الجوهري لعناصر الإنتاج يجعل القاعدة الطبيعية هي القاعدة السليمة التي لا مفر من العودة إليها في حل المشكل الاقتصادي حلاً نهائياً ، وذلك بعد فشل كل المحاولات التاريخية السابقة والتي تجاهلت القواعد الطبيعية .

إن النظريات التاريخية السابقة عالبت المشكل الاقتصادي من زاوية ملكية الرقبة

لأحد عناصر الإنتاج فقط ، ومن زاوية
الأجور مقابل الإنتاج فقط ، ولم تحل المشكلة
الحقيقية وهي مشكلة الإنتاج نفسه . (وهكذا
كان أهم خصائص الأنظمة الاقتصادية
السايدة الآن في العالم هو نظام الأجور الذي
يحدد العامل من أي حق في المنتجات التي
يتوجهها ، سواء أكان الإنتاج لحساب المجتمع
أم لحساب منشأة خاصة) .

إن المنشأة الصناعية الإنتاجية قائمة من
مواد إنتاج وآلات المصنع وعمال ، ويتحول
الإنتاج من استخدام آلات المصنع بواسطة
العمال في تصنيع المواد الأولية ... وهكذا
فالمواد المصنعة الجاهزة للاستعمال والاستهلاك
مرت بعملية إنتاجية ما كانت لتحصل لولا
المواد الخام والمصنع والعمال ، بحيث لو
استبعدنا المواد الأولية ، لما وجد المصنع

ما يصنعه . ولو استبعدنا المصنوع لما تصنعت
المواد الخام . ولو استبعدنا المتجمين لما اشتغل
المصنوع . وهكذا فالعناصر التي هي ثلاثة في
هذه العملية متساوية الضرورة في عملية
الإنتاج وبدونها – هي الثلاثة – لما حصل
إنتاج ، وأي واحد منها لا يستطيع القيام
بهذه العملية الإنتاجية بمفرده ، كما أن
أي إثنين من هذه العناصر الثلاثة في مثل
هذه العملية لا يستطيعان القيام بالإنتاج في
غياب العنصر الثالث . والقاعدة الطبيعية
في هذه الحالة تختتم تساوي حصص هذه
العوامل الثلاثة في الإنتاج ، أي أن إنتاج
مثل هذا المصنوع يقسم إلى ثلاثة حصص ،
ولكل عنصر من عناصر الإنتاج حصة ،
فليس المهم المصنوع فقط . ولكن المهم من
يستهلك إنتاج المصنوع .

كذلك العملية الإنتاجية الزراعية التي تم بفعل الإنسان والارض دون استخدام وسيلة ثالثة ، هي مثل العملية الإنتاجية الصناعية اليهودية تماماً ، فالإنتاج في مثل هذه الحالة يقسم إلى حصتين فقط بعدد عوامل الإنتاج . أما إذا استخدمت وسيلة آلية أو ما في حكمها للزراعة .. فالإنتاج هنا يقسم إلى ثلاثة حصص : الأرض ، والزارع ، والآلة التي استخدمها في عملية الزراعة .

وهكذا يقام نظام إشتراكي تخضع له كل العمليات الإنتاجية قياساً على هذه القاعدة الطبيعية .

إن المتبعين هم العمال ، وقد سموا هكذا لأن كلمة العمال أو الشغيلة أو الكادحين لم تعد حقيقة ، والسبب هو أن العمال حسب التعريف التقليدي آخذون

في التغير كيما وكيفيا ، وأن طبقة العمال في تناقص مستمر ، يتناسب طردياً مع تطور الآلات والعلم .

إن الجهد الذي كان يلزم لإحداثه عدد من العمال ، أصبح الآن يحدث بفعل حركة الآلة . وتشغيل الآلة يتطلب أقل عدد من المشغلين ، وهذا هو التغير الكمي للقوة العاملة . كما أن الآلة استلزمت قدرة فنية بدل القدرة العضلية ، وهذا هو التغير الكيفي في القوة العاملة .

إن قوة متحركة فحسب أصبحت أحد عناصر الإنتاج ، وقد تحولت الشغيلة بفعل التطور من الأعداد الغفيرة الكادحة المحاولة إلى أعداد محدودة من فنيين ومهندسين وعلماء . ونتيجة لذلك فإن نقابات العمال ستحتفظ وتخل محلها نقابات المهندسين

الحاجة
من الحاجة

والفنين ، إذ أن التطور العلمي هو مكسب للإنسانية لا يمكن العودة عنه ، وان الأمية مقضي عليها بحكم هذا التطور ، وإن الشغيلة العادمة ظاهرة مؤقتة آخذة في الإنخفاء تدريجياً أمام التطور العلمي . بيد أن الإنسان بشكله الجديد سيبقى دائماً عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج .

الحاجة : إن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجته ، فالحاجة قد تؤدي إلى استبعاد إنسان لإنسان ، والإستغلال سببه الحاجة . فالحاجة مشكل حقيقي ، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجات الإنسان .

المسكن : حاجة ضرورية للفرد والأسرة ، فلا ينبغي أن يكون ملكاً لغيره . لا حرية لإنسان يعيش في مسكن غيره بأجرة أو

بدونها . إن المحاولات التي تبذلها الدول من أجل معالجة مشكلة المسكن ليست حلاً على الإطلاق لهذه المشكلة ، والسبب هو أن تلك المحاولات لا تستهدف الحل الجذري والنهائي ، وهو ضرورة أن يملك الإنسان مسكنه ، بل استهدفت الأجرة من حيث خفضها أو زيادتها وتقنينها ، سواء أكانت هذه الأجرة لحساب خاص أم عام . فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أي جهة في حاجة الإنسان ، بما فيها المجتمع نفسه . فلا يحق لأحد أن يبني مسكنًا زائداً عن سكانه وسكن ورثته بغضن تأجيره ، لأن المسكن هو عبارة عن حاجة لإنسان آخر ، وبناؤه بقصد تأجيره هو شروع في التحكم في حاجة ذلك الإنسان . وفي الحاجة تكمن الحرية .

المعاش : حاجة ماسة جداً للإنسان ، فلا يجوز أن يكون معاش أي إنسان في المجتمع أجراً من أي جهة أو صدقة من أحد ، فلا أجراء في المجتمع الإشتراكي بل شركاء . فمعاشك هو ملكية خاصة لك تديرها بنفسك في حدود إشباع حاجاتك ، أو يكون حصة في إنتاج أنت أحد عناصره الأساسية ، وليس أجراً مقابل إنتاج لأبي كان.

المرکوب : حاجة ضرورية أيضاً للفرد والأسرة ، فلا يعني أن يكون مرکوبك ملكاً لغيرك . فلا يحق في المجتمع الإشتراكي لإنسان أو جهة أخرى أن تمتلك وسائل رکوب شخصية بغضون تأجيرها لأن ذلك تحكم في حاجة الآخرين .

الأرض : الأرض ليست ملكاً لأحد . ولكن يحق لكل واحد استغلالها للانتفاع

بها شغلاً وزراعة ورعاياً مدى حياته وحياة
ورثته في حدود جهده الخاص دون استخدام
غيره بأجر أو بدونه ، وفي حدود إشباع
حاجاته . إنه لو جاز امتلاك الأرض لما وجد
غير الحاضرين نصيبهم فيها ، وإن الأرض
ثابتة ، والمتفعون بها يتغيرون بمرور الزمن
مهنة وقدرة ووجوهاً .

إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد
هي تكوين مجتمع سعيد لأنّه حر ، وهذا
لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية
للإنسان ، وذلك بتحرير هذه الحاجات
من سيطرة الغير وتحكمه فيها .

إن إشباع الحاجات ينبغي أن يتم دون
استغلال أو استبعاد الغير ، وإلا تناقض
مع غاية المجتمع الاشتراكي الجديد .

فالإنسان في المجتمع الجديد ، إما أن

يعلم لنفسه لضمان حاجاته المادية ، أو أن
يعلم مؤسسة اشتراكية يكون شريكاً في
إنتاجها ، أو أن يقوم بخدمة عامة للمجتمع ،
ويضمن له المجتمع حاجاته المادية .

إن النشاط الاقتصادي في المجتمع
الاشتراكي الجديد هو : نشاط إنتاجي من
أجل إشباع الحاجات المادية ، وليس
نشاطاً غير إنتاجي أو نشاطاً يبحث عن الربح
من أجل الإدخار الزائد عن إشباع تلك
الحاجات . إن ذلك لا إمكانية له بحكم
القواعد الاشتراكية الجديدة .

إن الغاية المشروعة للنشاط الاقتصادي
للأفراد هي إشباع حاجاتهم فقط ، إذ أن
ثروة العالم محدودة على الأقل في كل
مرحلة .. وكذلك ثروة كل مجتمع على
حدة ، وهذا لا يحق لأي فرد القيام بنشاط

اقتصادي بغرض الإستحواذ على كمية من تلك الثروة أكثر من إشباع حاجاته ، لأن المقدار الزائد عن حاجاته هو حق للأفراد الآخرين . ولكن يحق له الإدخار من حاجاته من إنتاجه الذاتي وليس من جهد الغير ولا على حساب حاجات الغير . لأنه لو جاز القيام بنشاط إقتصادي أكثر من إشباع الحاجات لحازم إنسان أكثر من حاجاته ، ولحرم غيره من الحصول على حاجاته .

إن الإدخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع .

إن إباحة الإنتاج الخاص للحصول على إدخار فوق إشباع الحاجات ، وإباحة استخدام الغير لإشباع حاجاتك ، أو استخدامه للحصول على ما هو فوق حاجاتك

.. أي تسخير إنسان لإشباع حاجات غبره
وتحقيق ادخار لغيره على حساب حاجاته
هو عين الإستغلال .

إن العمل مقابل أجرة ، إضافة على
كونه عبودية للإنسان كما أسلفنا ، هو
عمل بدون بواعث على العمل – لأن المتصفح
في أجير وليس شريكاً .

إن الذي يعمل لنفسه مخلص في عمله
الإنتاجي دون شك ، لأن باعثه على
الإخلاص في الإنتاج هو اعتماده على عمله
الخاص لإشباع حاجاته المادية . والذى يعمال
في مؤسسة إشتراكية ، هو شريك في
إنتاجها ، مخلص في عمله الإنتاجي دون
شك ، لأن باعثه على الإخلاص في الإنتاج
هو حصوله على إشباع حاجاته من ذلك

الإنتاج ، أما الذي يعمل مقابل أجرة ليس
له باعث على العمل .

إن العمل بالأجرة يواجه عجزاً في
حل مشكلة زيادة الإنتاج وتطويره ، وسواء
أكان خدمات أم إنتاجاً فإنه يواجه تدهوراً
مستمراً لأنه قائم على أكتاف الأجراء .

أمثلة على العمل الأجير لحساب المجتمع ،
والعمل الأجير لحساب خاص ، والعمل
بدون أجرة .

٤١١

المثال الأول :

(أ) عامل يتبع (10) تفاحات لحساب
المجتمع ، ويمنحه المجتمع تفاحة
واحدة مقابل إنتاجه ، وهي ماتشبع
حاجته تماماً .

(ب) عامل ينتفع (10) تفاحات لحساب

97

المجتمع ، ويعطيه المجتمع تفاحة واحدة مقابل إنتاجه وهي أقل من إشباع حاجته .

(2)

عامل يتبع (10) تفاحات لحساب فرد آخر ، ويتقاضى أجرًا يقل عن ثمن تفاحة واحدة .

(3)

عامل يتبع (10) تفاحات لنفسه .

النتيجة :

الأول (أ) لن يزيد من إنتاجه لأنه مهما زاد لن يناله شخصياً منه إلا تفاحة واحدة وهو ما يشبع حاجته . وهكذا فكل

98

القوى العاملة لحساب المجتمع متلازمة
باستمرار نفسياً - تلقائياً .

الأول (ب) ليس له دافع للإنتاج ذاته
لأنه يتبع للمجتمع دون أن يحصل على
إشباع حاجاته ، ولكنه يستمر في العمل
بدون دافع ، لأنه مضطرب للرضاخ لظروف
العمل العام في كل المجتمع . وتلك حالة
كل أفراده .

الثاني : لا ي عمل ليتسع أصلاً ، ولكنه
ي عمل ليحصل على أجرة ، وحيث أن
أجرته أقل من الحصول على حاجته ، فهو
إما أن يبحث عن سيد آخر يبيع له عمله
بشمن أفضل من الأول ، وإما أن يضطر
للابتناء في العمل ليحقق على قيد الحياة .

أما الثالث : فهو الوحيد الذي يتبع

دون تفاسع ، ودون إجبار . وحيث أن المجتمع الإشتراكي ليس فيه امكانية لانتاج فردي فوق إشباع الحاجات الفردية ، ولا يسمح بإشباع الحاجات على حساب أو بواسطة الغير ، وأن المؤسسات الإشتراكية تعمل لإشباع حاجات المجتمع . إذن ، المثال الثالث يوضح الوضعية السليمة للإنتاج الاقتصادي ، بيد أنه في كل الحالات – حتى السبعة منها – يستمر الإنتاج من أجل البقاء . وليس أدل على ذلك من أن الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية يتراكم ويتضخم في يد المالكين القلة والذين لا يعملون ولكن يستغلون جهد الكادحين الذين يضطرون للإنتاج ليعيشوا . إلا أن الكتاب الأخضر لا يحل مشكلة الإنتاج المادي فقط بل يرسم طريق الحل الشامل لمشكلات المجتمع

الإنساني ليتحرر الفرد مادياً ومعنوياً تحرراً
نهائياً لتحقيق سعادته .

أمثلة أخرى :

– إذا افترضنا أن ثروة المجتمع هي
(10) وحدات وعدد سكانه (10) فإن
نصيب كل فرد من ثروة المجتمع هو
 $\frac{10}{10} = 1$ واحدة فقط من وحدات الثروة .
ولكن إذا وجد أن عدداً من أفراد المجتمع
يملك أكثر من وحدة من الوحدات . إذن ،
عدد آخر من ذات المجتمع لا يملك منها
 شيئاً ، والسبب هو أن نصيبه من وحدات
الثروة استحوذ عليها الآخرون .. ولهذا
يوجد أغنياء وفقراء في المجتمع الإستغاثي .

ولنفترض أن خمسة من هذا المجتمع

101

وجدنا كل واحد منهم يملك وحدتين .
إذن ، هناك خمسة آخرون منه لا يملكون شيئاً ، أي 50% محرومون من حقهم في ثروتهم . ذلك لأن الوحدة الإضافية التي يمتلكها كل واحد من الخمسة الأولى هي نصيب الخمسة الثانية .

ولذا كان ما يحتاجه الفرد في هذا المجتمع لإشباع حاجاته هو وحدة فقط من وحدات ثروة المجتمع ، فإن الفرد الذي يملك أكثر من وحدة من تلك الوحدات هو مستولٍ في حقيقة الأمر على حق لأفراد المجتمع الآخرين . وحيث أن هذه الحصة هي فوق ما يحتاجه لإشباع حاجاته المقدرة بوحدة واحدة من وحدات الثروة ، إذن هو يستولي عليها لأجل الإكتناز ، وهذا الإكتناز لا يتحقق له إلا على حساب حاجة

الغير ، أي بالأخذ من نصيب الآخرين في هذه الثروة . وهذا هو سبب وجود الذين يكترون ولا ينفقون . أي ، يدخلون فوق إشباع حاجاتهم وجود السائلين والمحروميين أي الذين يسألون عن حقوقهم في ثروة مجتمعهم ولا يجدون ما يستهلكون . إنها عملية نهب وسرقة ، ولكنها علنية ومشروعة حسب القواعد الظالمة الإستغلالية التي تحكم ذلك المجتمع .

إن ما وراء إشباع الحاجات فهو يعني أخيراً ملكاً لكل أفراد المجتمع ، أما الأفراد فلهم أن يدخلوا ما يشاؤون من حاجاتهم فقط ، إذ أن الإكتناز فوق الحاجات هو تعدد على ثروة عامة .

إن المجددين والخداق ليس لهم حق في الإستيلاء على نصيب الغير نتيجة جدهم

وحلقهم ، ولكنهم يستطيعون أن يستفدوها من تلك المزايا في إشباع حاجاتهم والإدخار من تلك الحاجات . كما أن العاجزين والبلهاء والمعتوهين لا يعني حالم هذا أن ليس لهم نفس النصيب الذي للأصحاء في ثروة المجتمع .

إن ثروة المجتمع تشبه مؤسسة تموين ، أو مخزن تموين يقدم يومياً لعدد من الناس مقداراً من التموين بوزن محدد يكفي لإشباع حاجة أولئك الناس في اليوم ، ولكل فرد أن يدخل من ذلك المقدار ما يريد ، أي له أن يستهلك ما يشاء ويدخل ما يشاء من حصته ، وفي هذا يستغل قدراته الذاتية وحذقه . أما الذي يستغل تلك الموهاب ليتع肯 من الأخذ من مخزن التموين العام لبضيقه لنفسه فهو سارق ما في ذلك شك . وهكذا ، فالذي يستخدم حذقه ليكسب

ثروة أكثر من إشباع حاجاته هو في الواقع معتقد على حق عام وهو ثروة المجتمع التي هي مثل المخزن المذكور في هذا المثال .

ولا يجوز التفاوت في ثروة الأفراد في المجتمع الإشتراكي الجديد إلا للذين يقومون بخدمة عامة ويخصص لهم المجتمع نصيباً معيناً من الثروة مساوياً لتلك الخدمة .. إن نصيب الأفراد لا يتفاوت إلا بقدار ما يقدم كل منهم من خدمة عامة أكثر من غيره ، وبقدر ما يتبع أكثر من غيره .

وهكذا أنتجت التجارب التاريخية تجربة جديدة كتتويج نهائى لكتفاح الإنسان من أجل استكمال حريرته وتحقيق سعادته بإشباع حاجاته ودفع استغلال غيره له ، ووضع حد نهائى للطغيان ، وإيجاد طريقة لتوزيع ثروة المجتمع توزيعاً عادلاً حيث تعمل

بنفسك لإشباع حاجاتك ، لا أن تسخر
الغير ليعمل حسابك لتشبع على حسابه
حاجاتك ، أو أن تعمل من أجل سلب
حاجات الآخرين .

إنها نظرية تحرير الحاجات ليتحرر
الإنسان .

وهكذا فالمجتمع الاشتراكي الجديد
هو نتيجة جدلية لا غير للعلاقات الفظالية
السائلة في العالم ، والتي ولدت الحل الطبيعي
وهو ملكية خاصة لإشباع الحاجات دون
استخدام الغير ، وملكية اشتراكية ، المتوجون
فيها شركاء في إنتاجها تحمل معل الملكية
الخاصة التي تقوم على إنتاج الأجراء دون
حق لهم في الإنتاج الذي يتتجونه فيها .

إن الذي يمتلك المسكن الذي تسكته ،
أو المركوب الذي تركبه ، أو المعاش الذي

تعيش به يمتلك حريةك أو جزءاً من حريةك ، والحرية لا تتجزأ ، ولكنكي يكون الانسان سعيداً لا بد أن يكون حراً ، ولكنكي يكون حراً لابد من أن يملك حاجاته بنفسه .

إن الذى يمتلك حاجتك يتحكم فيك
أو يستغلك ، وقد يستعبدك رغم أي تشريع
قد يحرم ذلك .

إن الحاجات المادية الضرورية الماسة
والشخصية للإنسان ، نبدأ من الملبس والطعام
حتى المركوب ، والمسكن ، لابد وأن يملكونها
الإنسان ملكية خاصة ومقدسة ، ولا يجوز
أن تكون مؤجرة من أي جهة . وإن الحصول
عليها مقابل أجرة تجعل مالكتها الحقيقي
بتدخل في حياتك الخاصة وينحكم في
حاجاتك الماسة ، حتى ولو كان المجتمع

بصورة عامة، فتحكم في حريتك ويفقدك سعادتك ، كما يتدخل صاحب الملاس التي تؤجرها منه لخلعها منك ربما في الشارع ليتركك عارياً ، يتدخل أيضاً صاحب المركوب ليتركك على قارعة الطريق . ويتدخل كذلك صاحب المسكن ليتركك بلا مأوى .

إن الحاجات الضرورية للإنسان من السخرية معالجتها بإجراءات قانونية أو إدارية أو ما إليها ، وإنما يؤسس عليها المجتمع جنرياً وفق قواعد طبيعية .

إن هدف المجتمع الإشتراكي هو سعادة الإنسان التي لا تكون إلا في ظل الحرية المادية والمعنوية . وتحقيق الحرية يتوقف على مدى امتلاك الإنسان لحاجاته امتلاكاً شخصياً ومضموناً ضماناً مقدساً .. أي أن حاجتك

ينبغي ألا تكون ملكاً لغيرك ، وأن لا تكون عرضة للسلب منك من أي جهة في المجتمع ، وإلا عشت في قلق يذهب سعادتك و يجعلك غير حر لأنك عاتش في ظل توقعات تدخل خارجي في حاجاتك الضرورية .

أما قلب المجتمعات المعاصرة من مجتمعات الأجراء إلى مجتمعات الشركاء فهو حتى كنتاج جدلية للأطروحات الاقتصادية المتنافضة السائدة في العالم اليوم ، ونتيجة جدلية حتمية للعلاقات الظالمة والتي أساسها نظام الأجرة والتي لم تحل بعد .

إن القوة التهديدية لنقابات العمال في العالم الرأسمالي كفيلة بقلب المجتمعات الرأسمالية من مجتمعات أجراء إلى مجتمعات شركاء .

إن احتمال قيام الثورة لتحقيق
الاشتراكية يبدأ باستيلاء المنتجين على
حصتهم من الانتاج الذي يتتجونه .
وسيتحول غرض الأضرابات العمالية من
مطلوب زيادة الأجور إلى مطلب المشاركة
في الإنتاج ، وسيتم كل ذلك عاجلاً أم
آجلاً بالإعتماد بالكتاب الأخضر .

أما الخطوة النهائية فهي وصول المجتمع
الاشتراكي الجديد إلى مرحلة اختفاء الريع
والنقد ، وذلك بتحويل المجتمع إلى
مجتمع إنتاجي بالكامل وبلغة الإنتاج درجة
إشباع الحاجات المادية لأفراد المجتمع ،
وفي هذه المرحلة النهائية يختفي الريع تلقائياً
وتنعدم الحاجة للنقد .

إن الإعتراف بالريع هو اعتراف
بالاستغلال ، إذ أن مجرد الإعتراف به

لا يجعل له حداً يقف عنده . أما إجراءات الحد منه بالوسائل المختلفة هي محاولات إصلاحية وغير جذرية لمنع استغلال إنسان لإنسان .

إن الحل النهائي هو إلغاء الربع . ولكن الربع هو محرك للعملية الاقتصادية . ولهذا فاللغاء الربع ليس مسألة قرار . بل ، هو نتيجة نتotor للإنتاج الإشتراكي تتحقق إذا تحقق الإشباع المادي لحاجات المجتمع والأفراد . إن العمل من أجل زيادة الربح هو الذي يؤدي إلى اختفاء الربع في النهاية .

خدم المنازل : خدم المنازل سواء أكانوا بأجر أم بدونه ، هم إحدى حالات الرقيق ، بل هم رقيق العصر الحديث . وحيث أن المجتمع الإشتراكي الجديد يقوم على أساس المشاركة في الإنتاج وليس على الأجرور ،

فإن خدم المنازل لا تطبق عليهم القواعد الإشتراكية الطبيعية ، لأنهم يقومون بخدمات لا بإنتاج والخدمات ليس لها إنتاج مادي يقبل القسمة إلى حصص وفقاً للقاعدة الإشتراكية الطبيعية ، وهذا فليس خدم المنازل إلا العمل مقابل أجر ، أو العمل بدونه في الظروف السيئة . وحيث أن الأجزاء هم نوع من العبيد وعيوديتهم قائمة بقيام عملهم مقابل أجر ، وحيث أن خدم المنازل هم في درجة أدنى من الأجراء في المنشآت والمؤسسات الاقتصادية خارج المنازل ، فهم أولى بالإنتهاق من عبودية مجتمع الأجراء مجتمع العبيد . فظاهرة خدم المنازل هي إحدى الظواهر الاجتماعية التي تلي ظاهرة الرقين . والنظرية العالمية الثالثة هي بشير للجماهير بالخلاص النهائي من كل قيود الظلم والإستبداد والاستغلال والهيمنة

السياسية والاقتصادية بقصد قيام مجتمع كل الناس .. كل الناس فيه أحرار حيث يتساون في السلطة والثروة والسلاح لكي تنتصر الحرية الانتصار النهائي والكامل .

لذا فان الكتاب الأخضر يرسم طريق الخلاص أمام الجماهير من أجراء وخدم منازل لتحقيق حرية الإنسان . وهذا لا مناص من الكفاح لتحرير خدم المنازل من وضعية الرق التي هم فيها ، وتحويلهم إلى شركاء خارج المنازل حيث الإنتاج المادي القابل للقسمة إلى حصص حسب عوامله .. فالمترزل يخدمه أهلة . أما حل الخدمة المترتبة الفرورية فلا تكون بخدم .. بأجر أو بدون أجر ، وإنما تكون بموظفين قابلين للترقية أثناء أداء وظيفتهم المترتبة ، ولمضمانتها الاجتماعية والمادية كأي موظف في خدمة عامة .

الفصل الثالث

الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة

بت勒، معمر القذافي



الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة

إن المحرك للتاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي .. أي القومي ، فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلاً على حدة .. من الأسرة إلى القبيلة إلى الأمة هي أساس حركة التاريخ .

(إن ابطال التاريخ هم أفراد يضخون من أجل قضايا) . ليس هناك أي تعريف آخر لذلك . ولكن أي قضايا ؟ إنهم يضخون من أجل آخرين .. ولكن أي آخرين ؟ إنهم الآخرون الذين لهم علاقة بهم .. وان العلاقة بين فرد وجماعة هي علاقة إجتماعية

.. أي علاقة قوم بعضهم بعضا ..
فالأساس الذي كون القوم هو القومية .
إذن ، تلك القضايا هي قضايا قومية .. والعلاقة
القومية هي العلاقة الاجتماعية فالإجتماعية
مشتقة من الجماعة ، أي ، علاقة الجماعة
فيما بينها . والقومية مشتقة من القوم ، أي ،
علاقة القوم فيما بينهم ، فالعلاقة الإجتماعية
هي العلاقة القومية .. والعلاقة القومية هي
العلاقة الإجتماعية .. إذ أن الجماعة هي قوم ،
والقوم هم الجماعة حتى إذا قل عدد
الواحدة عن الأخرى . ناهيك عن التعريف
التفصيلي الذي يعني الجماعة المؤقتة بغض
النظر عن علاقات أفرادها القومية . إن
المقصود بالجماعة هنا هي الجماعة الدائمة
بسبب علاقتها القومية .

ثم ، إن الحركات التاريخية هي الحركات

الجماهيرية ، أي ، الجماعية .. أي ، حركة الجماعة من أجل نفسها .. من أجل استقلالها عن جماعة أخرى ليست جماعتها ، أي لكل منها تكوين اجتماعي يربطها بنفسها . فالحركات الجماعية دائماً هي حركات استقلالية .. حركات لتحقيق الذات للجماعة المغلوبة أو المظلومة .. من طرف جماعة أخرى ، أما مسألة الصراع على السلطة فهو يقع داخل الجماعة ذاتها حتى مستوى الأسرة ، كما يوضحه الفصل الأول من الكتاب الأخضر الركن السياسي للنظرية العالمية الثالثة . والحركة الجماعية هي حركة قوم من أجل نفسها ، إذ أن الجماعة الواحدة يحكم تكوينها الطبيعي الواحد لها حاجات اجتماعية واحدة تحتاج إشارةً بحالة جماعية . وهي ليست فردية على أي وجه ، بل هي حاجات أو حقوق أو مطالب أو

غيابات جماعية صاحبها قوم تربطهم قومية واحدة . ولذا سميت هذه الحركات بالحركات القومية . فحركات التحرر القومي في العصر الحاضر هي نفسها الحركات الاجتماعية وهي لن تنتهي حتى تشعر كل جماعة من سيطرة أي جماعة آخر . أي أن العالم الآن يمر بأحد دورات حركة التاريخ العادلة وهو الصراع القومي انتصاراً للقومية .

هذه هي الحقيقة التاريخية في عالم الإنسان وهي الحقيقة الاجتماعية . أي أن الصراع القومي .. الصراع الاجتماعي هو أساس حركة التاريخ ، لأنه أقوى من كل العوامل الأخرى ، ذلك لأنه هو الأصل ، هو الأساس .. أي أنه هو طبيعة الجماعة البشرية ، طبيعة القوم ، بل هو طبيعة

120

الحياة نفسها ، إذ أن الحيوانات الأخرى من غير الإنسان تعيش في جماعات ، وأن الجماعة هي أساس بقاء جماعات المملكة الحيوانية . والقومية هي أساس بقاء الأمم . إن الأمم التي تحطمت قوميتها هي التي تعرض وجودها للدمار . إن الأقليات التي هي إحدى المشكلات السياسية في العالم سببها اجتماعي فهي أمم تحطمت قوميتها فتقطعت أوصالها . فالعامل الاجتماعي عامل حياة .. عامل بقاء ، وهذا فهو محرك طبيعي وذاتي للقوم من أجل البقاء .

القومية في عالم الإنسان والحيوان مثل الجاذبية في عالم الجماد والإجرام ، فلو تحطمت جاذبية الشمس لتطايرت غازاتها وقدت وحدها . ووحدتها هي أساس بقائها ، إذن ، البقاء أساسه عامل وحدة

الشيء . وعامل وحدة أي جماعة هو العامل الاجتماعي ، أي القومية . ولهذا السبب تكافع الجماعات من أجل وحدتها القومية ، لأن في ذلك بقاءها .

والعامل القومي .. الرابطة الاجتماعية يعمل تلقائياً على دفع القوم الواحد نحو البقاء مثلما تعمل جاذبية الشيء تلقائياً على بقائه كتلة واحدة حول النواة . إن انتشار الذرات وتطايرها في نظرية القنبلة الذرية ناشئ من تفجير النواة مصدر الجذب للذرات التي حولها ، فعندما يدمر عامل الوحدة لتلك الأجرام وتفقد الجاذبية تطير كل ذرة على حدة ، وتتشتت القنبلة إلى تطاير فرات وما يصوبها . هذه هي طبيعة الأشياء . إن هذا قانون طبيعي ثابت وتجاهله أو الإصطدام به يفسد الحياة . وهكذا تفسد حياة الإنسان

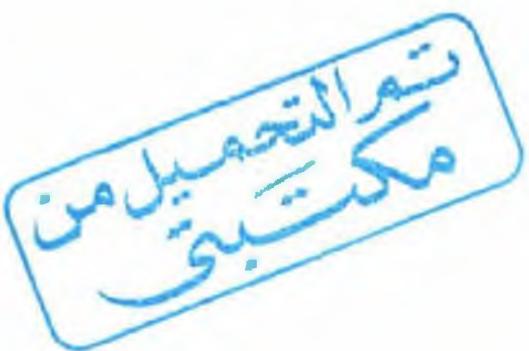
عندما يبدأ تجاهل القومية .. العامل الاجتماعي .. جاذبية الجماعة سر بقائها .. أو عندما يبدأ الإصطدام به ، وليس هناك من منافس للعامل الاجتماعي في التأثير على وحدة الجماعة الواحدة الا العامل الديني الذي قد يقسم الجماعة القومية ، والذي قد يوحد جماعات ذات قوميات مختلفة . ييد أن العامل الاجتماعي هو الذي يتغلب في النهاية . هكذا حدث في كل العصور . تاريخياً لكل قوم دين . ان ذلك هو الانسجام . ولكن واقعياً هناك اختلاف ، وهو سبب حقيقي للتزاع وعدم استقرار حياة الشعوب في مختلف العصور أيضاً .

القاعدة السليمة هو أن لكل قوم ديناً ، والشذوذ هو خلاف ذلك . والشذوذ هذا خلق واقعاً غير سليم صار سبباً حقيقياً في

نشوب التزاعات داخل الجماعة القومية الواحدة . وليس من حل إلا الانسجام مع القاعدة الطبيعية التي هي لكل أمة دين حتى ينطبق العامل الاجتماعي مع العامل الديني فيحصل الإنسجام و تستقر حياة الجماعات وتقوى و تنمو نمواً سليماً .

الزواج عملية تؤثر على العامل الاجتماعي سلباً و إيجاباً . فبالرغم من أن كلاً من الرجل والمرأة حر في قبول من يريد و رفض من لا يريد كقاعدة طبيعية للحرية ، إلا أن الزواج داخل الجماعة الواحدة مقوٍ لوحدها بطبيعة الحال ، و يحقق نمواً جماعياً منسجماً مع العامل الاجتماعي .

الأسنة



الأسرة

فالأسرة بالنسبة للإنسان الفرد أهم من الدولة .. الإنسانية تعرف الفرد (الإنسان) ، والفرد (الإنسان) السوي يعرف الأسرة .. والأسرة هي مهده ونشأه ومظلة الاجتماعية. طبيعياً الإنسانية الفرد والأسرة ، وليس الدولة .. الإنسانية لا تعرف ما يسمى بالدولة .. الدولة نظام سياسي واقتصادي اصطناعي وأحياناً عسكري لا علاقة للإنسانية به .. ولا دخل لها فيه . فالأسرة هي تماماً مثل النبتة الواحدة في الطبيعة التي هي أساس النبات الطبيعي .. أما تكيف البيئة الطبيعية إلى مزارع وحدائق وما إليها فهذا

إجراء إصطناعي لا صلة له بطبيعة النبتة المكونة من عدد من الفروع والأوراق والأزهار بما يشبه الأسرة تماماً . فمكون العوامل السياسية والاقتصادية أو العسكرية كيفت بمجاميع من الأسر في دولة فهذا لا صلة للإنسانية به . وهكذا فـأي وضع أو ظرف أو إجراء يؤدي إلى بعثرة الأسرة .. أو اضطرالها وضياعها هو وضع غير إنساني وغير طبيعي ، بل هو ظرف تعسفي ، وهو تماماً مثل أي عمل أو ظرف أو إجراء يؤدي إلى قتل النبتة أو بعثرة فروعها أو إتلاف أزهارها أو أوراقها أو ذيولها .

إن المجتمعات التي يتهدد فيها وجود الأسرة ووحدتها بسبب أي ظرف ، هي مثل الحقل النباتي الذي يتهدد نباته بالإنحراف أو العطش أو الحرق أو الذبول واليأس

فاحديقة المزهرة أو الحقل المزهر هو الذي
تنمو نباتاته نمواً طبيعياً وتزهر وتلتفح
وتسقى .. وكذلك المجتمع الإنساني .

فالمجتمع المزدهر هو الذي ينمو فيه
الفرد في الأسرة نمواً طبيعياً ، وتزدهر فيه
الأسرة ، ويستقر الفرد في الأسرة البشرية
مثل الورقة في الغصن أو مثل الغصن في
الشجرة لا معنى له إذا انفصل عنها ولا حياة
مادية له . وكذلك الفرد إذا انفصل عن
الأسرة ، أي الفرد بلا أسرة ، لا معنى له
ولا حياة اجتماعية له . وإذا وصل المجتمع
الإنساني إلى وجود الإنسان بدون أسرة
فيصبح حينئذ مجتمع صعاليك ، مثله مثل
النبات الصناعي .

القبيلة

القبيلة هي الأسرة بعد أن كبرت نتيجة التوالد .. إذن القبيلة هي أسرة كبيرة . والأمة هي القبيلة بعد أن كبرت نتيجة التوالد .. إذن الأمة هي قبيلة كبيرة . والعالم هو الأمة بعد أن تشعبت إلى أمم نتيجة التكاثر . إذن العالم هو أمة كبيرة .

إن العلاقة التي تربط الأسرة هي التي تربط القبيلة ، وهي التي تربط الأمة ، وهي التي تربط العالم إلا أنها تفتر كلما كثُر العدد . فالانسانية هي القومية . والقومية هي القبيلة ، والقبيلة هي الرابطة الأسرية ، إلا أن درجة حرارتها تبرد من المستوى

الصغير إلى المستوى الكبير . هذه حقيقة إجتماعية لا ينكرها إلا الذي يجهلها .

إذن ، الرابطة الإجتماعية والتماسك والوحدة ، والألفة والمحبة أقوى على مستوى الأسرة منه على مستوى القبيلة . وأقوى على مستوى القبيلة منه على مستوى الأمة ، وأقوى على مستوى الأمة منه على مستوى العالم .

إن المنافع والمزايا والقيم والمثل العليا المترتبة على تلك الروابط الإجتماعية توجد حيث تكون درجة هذه الروابط قوية بطبيعة الحال ودون شك كبدئية ، أي أنها أقوى على مستوى الأسرة من مستوى القبيلة ، وأقوى على مستوى القبيلة منها على مستوى الأمة ، وعلى مستوى الأمة منها على مستوى العالم . وهكذا تتلاشى أو تفقد تلك

الروابط الإجتماعية والمنافع والمزايا والمثل
المترتبة عليها كلما تلاشت أو فقدت الأسرة
والقبيلة والأمة والإنسانية . ولذا من المهم
جداً للمجتمع الإنساني أن يحافظ على التحالفات
الأسرية والقبلية والتوجهي والأعمى .. ليتحمّل
من المنافع والمزايا والقيم والمثال التي يوفرها
الرابط والتضامن والوحدة والألفة والمحبة
الأسرية والقبلية والقومية والإنسانية .

فالمجتمع الأسري أفضل إجتماعياً من
المجتمع القبلي . والمجتمع القبلي أفضل
إجتماعياً من المجتمع القومي .. والمجتمع
القومي أفضل من المجتمع الأعمى من
حيث الرابط والزراحم والتضامن والمحبة .

فرواند القبيلة :

من حيث كون القبيلة أسرة كبيرة ،

132

إذن هي توفر لأفرادها ماتوفره الأسرة لأفرادها أيضاً من منافع مادية ومزايا اجتماعية . فالقبيلة هي أسرة من الدرجة الثانية . والحدير بالتأكيد هو أن الفرد قد يسلك أحياناً سلوكاً مشيناً لا يستطيعه أمام الأسرة ، ولكن نظراً لصغر حجمها فهو لا يحس برقابتها ، على عكس القبيلة التي لا يشعر أفرادها أنهم في حرية من مراقبتها .

وبناء على هذه الإعتبارات كونت القبيلة سلوكاً لأفرادها يتحول إلى تربية إجتماعية أفضل وأنبل من أي تربية مدرسية .. والقبيلة مدرسة إجتماعية ينشأ أفرادها منذ الطفولة على شرب مثل علبنا تحول إلى سلوك حياة ترسخ تلقائياً كلما كبر الإنسان ، على عكس التربية والعلوم التي يتم تلقينها رسمياً والتي تتلاشى تدريجياً كلما كبر

الفرد لأنها رسمية ، ولأنها إجبارية ، ولأن
الفرد يعي أنها ملقة له .

والقبيلة مظلة إجتماعية طبيعية للضمان
الإجتماعي ، فهي توفر لأفرادها بحكم
التقاليد القبلية الإجتماعية دية جماعية وغراة
جماعية وثأرً جماعياً ودفاعاً جماعياً ، أي
حماية اجتماعية . . .

إن الدم هو الأصل في تكوين القبيلة ،
ولكنها لا تتوقف عليه هو فقط ، فالإنتماء
هو أيضاً من مكونات القبيلة . وبمرور الزمن
تتشاشى الفروق بين مكونات الدم ومكونات
الإنتماء ، وتبقى القبيلة وحدة إجتماعية
ومادية واحدة ، ولكنها وحدة دم وأصل
أكثر من أي تكوين آخر .

134

الأمة

الأمة هي مظلة سياسية قومية للفرد أبعد من المظلة الاجتماعية التي توفرها القبيلة لأفرادها .. والقبيلية هي إفساد القومية ، فالولاء القبلي يضعف الولاء القومي ويكون على حسابه .. مثلما الولاء العائلي يكون على حساب الولاء القبلي فيضعفه كذلك . والتعصب القومي بقدر ما هو ضروري للأمة هو مهدد للإنسانية .

إن الأمة في المجتمع الدولي هي مثل الأسرة في القبيلة ، فكلما تناحرت عائلات القبيلة الواحدة وتعصبت لنفسها تهددت القبيلة بطبيعة الحال . مثل أفراد الأسرة الواحدة إذا تناحروا وتعصب كل فرد لذاته تهددت الأسرة . وإذا تناحرت قبائل الأمة وتعصبت كل قبيلة لنفسها تهددت

تلك الأمة ، والتعصب القومي واستخدام القوة القومية ضد الأمم غير القوية أو التقدم القومي نتيجة لاستحواذ ما لأمة أخرى هو شر وضار للإنسانية . ومع هذا فالفرد القوي والمحترم لذاته والمدرك لمسؤولياته الفردية مهم ونافع للأسرة . والأسرة المحترمة والقوية المدركة لأهميتها مفيدة اجتماعياً ومادياً للقبيلة . والأمة المتقدمة والمنتجة والمحضرة مفيدة للعالم أكله . والبناء السياسي والقومي يفسد إذا نزل إلى المستوى الاجتماعي ، أي المستوى العائلي والقبلي وتفاعل معه وأخذ اعتباراته .

بما أن الأمة عبارة عن أسرة كبيرة بعد أن مررت بمرحلة القبيلة وتعدد القبائل المتفرعة من أصل واحد .. وكذلك التسمية إلى ذلك الأصل انتماء مصيرياً . والأسرة لا تصير

أمة إلا بعد مرورها بمراحل القبيلة وتفرعها .. ومرحلة الإنتماء نتيجة الإختلاط المختلف .. وذلك يتحقق حتماً اجتماعياً بعد زمن لا يمكن إلا أن يكون طويلاً . ومع هذا ، فإن طول الزمن كما ينشئه أمماً جديدة يساعد على تفتيت أمم قديمة ، ولكن الأصل الواحد والإنتماء المصيري هما الأساسان التاريخيان لأي أمة . ويبقى الأصل في المرتبة الأولى والإنتماء في المرتبة الثانية ، فالآمة ليست أصلاً فقط ، حتى وإن كان الأصل هو أساسها ومنشأها ، ولكن الآمة علاوة على ذلك هي تراكمات تاريخية بشرية تجعل مجموعة من الناس تعيش على رقعة واحدة من الأرض .. وتصنع تاريخاً واحداً .. ويتكون لها تراث واحد .. وتصبح نواجه مصيراً واحداً . وهكذا

فالآمة بغض النظر عن وحدة الدم هي في
النهاية انتماء ومصير .

ولكن لماذا شهدت خريطة الأرض
دولًا عظمى ثم اختفت وظهرت على خريطتها
دول أخرى والعكس ؟ هل السبب سياسي
ولا علاقة له بالركن الإجتماعي للنظرية
العالمية الثالثة ، أم السبب إجتماعي ويخص
هذا الفصل من الكتاب الأخضر ؟ لنرى :
لا خلاف على أن الأسرة تكون إجتماعية
وليس سياسياً .. والقبيلة كذلك ، لأنها
أسرة توالدت وتکاثرت فأصبحت أسرأ
عديدة .. والأمة هي القبيلة بعد أن كبرت
وتعددت أفرادها وبطونها وتحولت إلى
عشائر ثم قبائل .

فالآمة أيضاً تكون إجتماعية علاقته
(القومية) .. والقبيلة تكون إجتماعية

علاقته (القبلية) .. والأسرة تكوين إجتماعي علاقته (الأسرية) . وأمّم العالم تكوين إجتماعي علاقته (الإنسانية) .. هذه بديهيّات . ثم هناك تكوين سياسي يكُون الدولة هو الذي يشكّل خريطة العالم السياسي .. ولكن لماذا تتغيّر خريطة العالم من عصر إلى آخر ؟ السبب هو أن التكوين السياسي هذا قد يكون منطبقاً على التكوين الإجتماعي وقد لا يكون كذلك . فعند انطباقه على الأمة الواحدة يدوم ولا يتغيّر ، وإذا تغيّر نتيجة استعمار خارجي أو تدنّى يعود للظهور مرة أخرى تحت شعار الكفاح القومي ، أو النهوض القومي ، والوحدة القومية . أما إذا كان التكوين السياسي يجمع أكثر من أمة ، فإن خريطته تتمزق من جراء استقلال كل أمة تحت شعار قوميتها .

وهكذا تزقت خربطة الإمبراطوريات التي شهدتها العالم لأنها تجمع عدة أمم ما تثبت حتى تعصب كل أمة لقوميتها وتطلب الاستقلال فتمزق الإمبراطورية السياسية لتعود مكوناتها إلى أصولها الاجتماعية ، والدليل واضح تمام الوضوح في تاريخ العالم إذا راجعناه في كل عصر من عصوره .

ولكن لماذا تكون تلك الإمبراطوريات من أمم مختلفة ؟ . الجواب هو أن تكوين الدولة ليس تكويناً اجتماعياً فقط كالأسرة والقبيلة والأمة . فالدولة كيان سياسي تخلقه عدة عوامل أبسطها وأو لها القومية . فالدولة القومية هي الشكل السياسي الوحيد النسجم مع التكوين الاجتماعي الطبيعي ، وهي التي يدوم بقاوها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها ، أو أن يتأثر

تكوينها السياسي كدولة بتكوينها الاجتماعي
كقبائل وعشائر وأسر . فلو خضع التكوين
السياسي للتكون الاجتماعي العائلي والقبلي
أو الطائفي وأخذ اعتباراته لفسد .

أما العوامل الأخرى لتكون الدولة
غير الدولة البسيطة (الدولة القومية) هي
عوامل دينية واقتصادية وعسكرية .

فالدين الواحد قد يكون دولة من عدة
قوميات .. والضرورة الاقتصادية كذلك
.. والفتحات العسكرية أيضاً .. وهكذا
يشهد العالم في عصر ما تلك الدولة أو
الإمبراطورية ، ثم يراها قد اختفت في
عصر آخر . فعندما تظهر الروح القومية
أقوى من الروح الدينية ، ويشتد الصراع
بين القوميات المختلفة التي يجمعها دين
واحد مثلاً ، فتستقل كل أمة راجعة

لتكوينها الاجتماعي فتختفي تلك الإمبراطورية .. ثم يأتي دور الدين مرة أخرى عندما تظهر الروح الدينية أقوى من الروح القومية فتحدد القوميات المختلفة تحت علم الدين الواحد .. حتى يأتي دور القومي مرة أخرى وهكذا .

فكل الدول المتكونة من قوميات مختلفة بسبب ديني أو اقتصادي أو عسكري أو عقائدي وضعي سوف يمزقها الصراع القومي حتى تستقل كل قومية .. أي ينتصر حتماً العامل الاجتماعي على العامل السياسي .

وهكذا بالرغم من الضرورات السياسية التي تخدم قيام الدولة ، إلا أن أساس حياة الأفراد هو الأسرة ثم القبيلة ثم الأمة إلى الإنسانية ، فالعامل الأساسي هو العامل الاجتماعي وهو الثابت .. أي القومية .

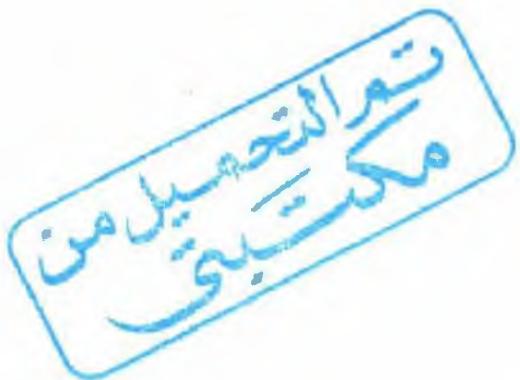
فيجب التركيز على الحقيقة الاجتماعية والعنابة بالأسرة ليظهر الإنسان السوي المربى ، ثم القبيلة كمظلة إجتماعية ومدرسة إجتماعية طبيعية تربى الإنسان إجتماعياً فيما فوق الأسرة ثم الأمة ، إذ أن الفرد لا يعرف قيمة القيم الاجتماعية إلا من الأسرة والقبيلة ، وهما التكوين الاجتماعي الطبيعي الذي لا دخل لأحد في صنعه ، العنابة بالأسرة من أجل الفرد والقبيلة ، من أجل الأسرة ، من أجل الفرد والأمة .. أي القومية ، فالعامل الاجتماعي هو المحرك الحقيقي والدائم للتاريخ (أي العامل القومي) .

إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية ، وبناء نظام سياسي متعارض مع الوضع الاجتماعي هو بناء مؤقت سينتهدم

بحركة العامل الاجتماعي لتلك الجماعات ،
أي الحركة القومية لكل أمة .

تلك كلها حقائق معطية أصلاً في
حياة الإنسان ، وليس تصورات اجتهادية ،
وعلى كل فرد في العالم أن يعيها ويعمل
وهو مدرك لها حتى يكون عمله صالحاً .
أي من الضروري معرفة هذه الحقائق الثابتة
حتى لا يقع انحراف وخلل وإفساد لحياة
الجماعات البشرية نتيجة عدم فهم واحترام
هذه الأصول للحياة الإنسانية .

المرأة



المراة

المرأة إنسان والرجل إنسان ليس في ذلك خلاف ولا شك . إذن المرأة والرجل متساويان انسانياً بداعه ، وإن التفريق بين الرجل والمرأة إنسانياً هو ظلم صارخ ليس له مبرر . فالمرأة تأكل وتنشرب كما يأكل الرجل ويشرب .. والمرأة تكره وتحب كما يكره الرجل ويحب .. والمرأة تفكّر وتعلم وتفهم كما يفكّر الرجل ويتعلم ويفهم .. والمرأة تحتاج إلى المأوى والملابس والمركوب كما يحتاج الرجل إلى ذلك .. والمرأة تجوع وتعطش كما يجوع الرجل

147

ويغطش .. والمرأة تحيا وتحوت كما يحيى
الرجل ويموت .

ولكن لماذا رجل ولماذا امرأة ؟ أجل
فالمجتمع الإنساني ليس رجالاً فقط ،
وليس نساء فقط فهو رجال ونساء .. أي
رجل وامرأة بالطبيعة .. لماذا لم يخلق رجال
فقط .. ولماذا لم يخلق نساء فقط .. ثم
ما الفرق بين الرجال والنساء أى بين الرجل
والمرأة لماذا الخلية اقتضت خلق رجل
وامرأة ؟ .. إنه بوجود رجل وامرأة وليس
رجل فقط أو امرأة فقط ، لا بد وأن ثمة
ضرورة طبيعية لوجود رجل وامرأة وليس
رجل فقط أو امرأة فقط .. إذن ، كل
واحد منهما ليس هو الآخر .. إذن ، هناك
فرق طبيعي بين الرجل والمرأة ، والدليل
عليه وجود رجل وامرأة بالخلية .. وهذا

يعني طبعاً وجود دور لكل واحد منها يختلف وفقاً لاختلاف كل واحد منها عن الآخر . إذن ، لا بد من ظرف يعيشه كل واحد منها يؤدي فيه دوره المختلف عن الآخر ، و مختلف عن ظرف الآخر باختلاف الدور الطبيعي ذاته . ولكي نتمكن من معرفة هذا الدور .. لنعرف الخلاف في طبيعة خلق الرجل والمرأة .. أي ماهي الفروق الطبيعية بينهما ؟ .

المرأة أنثى ، والرجل ذكر .. والمرأة طبقاً لذلك يقول طبيب أمراض النساء .. (إنها تخيبس أو تمرض كل شهر ، والرجل لا يخيبس لكونه ذكراً فهو لا يمرض شهرياً «بالعادة» . وهذا المرض الدوري ، أي كل شهر ، هو نزيف .. أي أن المرأة لكونها أنثى تتعرض طبيعياً لمرض نزيف كل

شهر . والمرأة إن لم تحض تحمل .. وإذا حملت تصبح بطبيعة الحمل مريضة قرابة ستة .. أي مشلولة النشاط الطبيعي حتى تضع . وعندما تضع أو تجهض فإنها تصاب بمرض النفاس وهو مرض ملازم لكل عملية وضع أو إجهاض . والرجل لا يحمل وبالتالي لا يصاب طبيعياً بهذه الأمراض التي تصاب بها المرأة لكونها أنثى . والمرأة بعد ذلك ترضع ما كانت تحمله .. والرضاعة الطبيعية الطبيعية قرابة العامين .. والرضاعة الطبيعية تعني أن المرأة يلازمها طفلها وتلازمه بحيث تصبح كذلك مشلولة النشاط ومسئولة مباشرة عن إنسان آخر هي التي تقوم بمساعدته في القيام بكل الوظائف البيولوجية ، وبدونها يموت والرجل لا يحمل ولا يرضع) .
انتهى شرح الطبيب .

إن هذه المعطيات الطبيعية تكون فروقاً خلقية لا يمكن أن يتساوى فيها الرجل والمرأة .. وهي في حد ذاتها حقيقة ضرورة وجود ذكر وأنثى أي رجل وامرأة . وإن لكل واحد منها دوراً أو وظيفة في الحياة مختلفة عن الآخر .. ولا يمكن أن يحل فيها الذكر محل الأنثى على الإطلاق . أي ، لا يمكن أن يقوم الرجل بهذه الوظائف الطبيعية بدل المرأة .. والحدير بالإعتبار أن هذه الوظائف البيولوجية عبء ثقيل على المرأة يكلفها جهداً وأثلاً ليسا هينين . ولكن بدون هذه الوظيفة التي تؤديها المرأة تتوقف الحياة البشرية . أي ، هي وظيفة طبيعية ليست اختيارية وليس إجبارية ، ثم هي ضرورية ، وبديلها الوحيد توقف الحياة البشرية تماماً .

هناك تدخل إرادي ضد الحمل ،
ولكنه هو البديل للحياة البشرية ، وهناك
التدخل الإرادي الجزئي ضد الحمل .. وهناك
التدخل ضد الرضاعة ، ولكنها حلقات
في سلسلة العمل المضاد للحياة الطبيعية والتي
على قمتها القتل .. أي ، أن تقتل المرأة
ذاتها لكي لا تحمل ولا تنجب ولا ترضع ..
لا يخرج عن بقية التدخلات الإصطناعية
ضد طبيعة الحياة المتمثلة في الحمل والرضاعة
والأمومة والزواج .. إلا أنها متفاوتة في
درجتها .

إن الاستغناء عن دور المرأة الطبيعي
في الأمة ، أي أن تخل دور الحضانة محل
الأم – هو بداية الاستغناء عن المجتمع
الإنساني وتحويله إلى مجتمع بيولوجي وإلى
حياة صناعية .

إن فصل الأطفال عن أمهاتهم وحشرهم في دور الحضانة هي عملية تحويلهم إلى ما يشبه أفراخ الدجاج تماماً ، حيث تشكل دور الحضانة ما يماثل محطات التسمين التي تجمع فيها الأفراخ بعد تفقيسها .. إن بني الإنسان لا تصلح له وتناسب طبيعته وتليق بكرامته إلا الأمومة الطبيعية .. أي أن (الطفل تربية أمه) ..

... وأن ينشأ في أسرة فيها أمومة وأبوة وأخوة ..

لا في محطة كمحطة تربية الدواجن .. إن الدواجن هي أيضاً تحتاج إلى الأمومة كطور طبيعي مثل بقية أبناء المملكة الحيوانية كلها . وهذا فتربيتها في محطات تشبه دور الحضانة ضد نموها الطبيعي .. وحتى لحومها أقرب إلى اللحم الصناعي منه إلى اللحم الطبيعي .. إن لحوم طيور المحطات غير مستساغ ،

وقد لا يكون مفيداً ، لأن طيورها لم تنشأ نشأة طبيعية .. أي ، لم تنشأ في ظل الأئمة الطبيعية . إن الطيور البرية أشهى وأنقع لأنها نمت نحواً أمومية طبيعياً ، وتتغذى غذاءً طبيعياً .

أما الذين لا أسرة لهم ولا مأوى فالمجتمع هو وليهم . ولمثل هؤلاء فقط يضع المجتمع دور الحضانة وما إليها . أن يتولى هؤلاء المجتمع أفضل من أن يتولاهم الأفراد الذين ليسوا آباء لهم .

إذا أجري اختبار طبيعي لمعرفة الإنجاه الطبيعي للطفل بين أمه وبين محطة ل التربية الأطفال . فإن الطفل سينتجه إلى أمه وليس إلى المحطة .. وحيث أن الميل الطبيعي للطفل هو نحو أمه .. إذن ، الأم هي مظلة الحضانة الطبيعية والصحيحة .. وتوجيهه لدار

الحضانة بدل أمه هو إجبار له وعسف ضد
ميله الطبيعي الحر .

إن النمو الطبيعي للأشياء هو النمو
السليم بحرية . أن تجعل من دار الحضانة أمّا
هو عمل قسري مضاد لحرية النمو السليم .
إن الأطفال الذين يساقون إلى دار الحضانة
إنما يساقون جبراً .. أو استغفالاً وبلاهة
طفولية ، ويُساقون لها لأسباب مادية مجنة
وليس اجتماعية . ولو رفعت عنهم وسائل
الإجبار وبلاهة الطفولة لرفضوا دار الحضانة
والتصرفوا بأمها لهم ، وليس هناك مبرر لهذه
العملية غير الطبيعية وغير الإنسانية ، إلا أن
المرأة ليست في وضع يناسب طبيعتها .. أي
أنها مضطرة للقيام بواجبات غير اجتماعية
ومضادة للأدومة .

إن المرأة وفقاً لطبيعتها التي رتبت عليها

155

دوراً طبيعياً غير دور الرجل لا بد لها من وضع غير وضع الرجل تقوم فيه بأداء دورها الطبيعي .

إن الأمومة وظيفة الأنثى وليس وظيفة الذكر ، وهذا فمن الطبيعي أن لا يفصل الأبناء عن الأم .. وأي إجراء لفصل الأبناء عن الأم هو عسف وقهر ودكتاتورية . وإن الأم التي تتخلى عن الأمومة تجاه أبنائها تخالف دورها الطبيعي في الحياة . ويجب أن تتوفر لها الحقوق والظروف الملائمة الحالية كذلك من العسف والقهر الذي يجعل المرأة تمارس دورها الطبيعي في ظروف غير طبيعية ، الوضع الذي يتناقض مع بعضه بعضاً . فإذا تخلىت المرأة عن دورها الطبيعي في الولادة والأمومة مضطربة ، إذن مورس عليها القهر والدكتاتورية . إن

المرأة المحتاجة لعمل يجعلها غير قادرة على أداء مهمتها الطبيعية هي غير حررة ومحبطة على ذلك بفعل الحاجة .. إذ أنه في الحاجة تكمن الحرية .

ومن الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية أيضاً للمرأة كي يتسمى لها أداء مهمتها الطبيعية ، والتي تختلف عن الرجل ، هي تلك الظروف التي تناسب إنساناً مريضاً متقللاً بداء الحمل .. أي حمل إنسان آخر في أحشائه يعجزه عن مستوى الكفاءة المادية . ومن الجور أن تضع المرأة ، التي هذا هو حاملها ، في إحدى مراحل الأمومة في ظرف لا يتفق مع هذه الحالة كالعمل البدني الذي هو عبارة عن عقوبة للمرأة مقابل خيانتها الإنسانية للأمومة ، وهو أيضاً عبارة عن ضرورة تدفعها لتدخل عالم الرجال الذين ليسوا طبعاً من جنسها .

إن المرأة التي يعتقد - بما فيهم هي - أنها تمارس العمل البدني بمحض إرادتها فهي ليست كذلك فيحقيقة الحال .. إذ أنها لا تقوم بذلك إلا لأن المجتمع المادي القاسي وضعها في ظروف قاهرة دون أن تدرى هي مباشرة ، ولا سبيل لها إلا أن تخضع لظروف ذلك المجتمع وهي تعتقد أنها تعمل بحرية .. إنها ليست حرة أمام قاعدة أنه لا فرق بين الرجل والمرأة في كل شيء .

إن عبارة: (في كل شيء) هي الخدعة الكبيرة للمرأة .. وهي التي تحطم الظروف الملائمة والضرورية التي تكون حاجة للمرأة لا بد أن تتمتع بها دون الرجل وفقاً لطبيعتها التي رتبت عليها دوراً طبيعياً تؤديه في الحياة .

إن المساواة بين الرجل والمرأة في حمل أثقال وهي حامل جور وقسوة .. والمساواة

بينهما في صيام ومشقة – وهي ترخص جور وقسوة .. والمساواة بينهما في عمل قتل تشويهاً لحماها .. وتنغيراً من أنوثتها جور وقسوة . إن تعليمها منهجاً يؤدي بها وفقاً له إلى ممارسة عمل لا يناسب طبيعتها هو أيضاً جور وقسوة . إن المرأة والرجل لا فرق بينهما في كل ما هو إنساني ، فلا يجوز لأي واحد منهما أن يتزوج الآخر رغم إرادته ، أو أن يطلقه دون محاكمة عادلة تؤيده أو دون اتفاق إرادتي الرجل والمرأة بلون محاكمة .. أو أن يتزوج المرأة دون اتفاق على طلاق ، أو أن يتزوج الرجل دون اتفاق أو طلاق . والمرأة هي صاحبة المنزل ، لأن المنزل هو أحد الظروف الملائمة والتي تكون ضرورية للمرأة التي تحمل وتعرض وتلد وتقوم بالأمومة . إن الأنثى

هي صاحبة مأوى الأمومة أي البيت ، حتى في عالم الحيوانات الأخرى غير الإنسان ، وواجبها الأمومة بطبعتها ، فمن العسف أن يحرم الأبناء من أمهم أو أن تحرم المرأة من بيتها .

المرأة أنثى لا غير .. وأنثى تعني أنها ذات طبيعة بيولوجية مختلفة عن الرجل لكونه ذكراً .. والطبيعة البيولوجية للأنثى المختلفة عن الذكر جعلت للمرأة صفات غير صفات الرجل في الشكل والجواهر . فشكل المرأة مختلف عن شكل الرجل لأنها أنثى .. وكذلك كل أنثى في المخلوقات الحية من نبات وحيوان مختلفة في شكلها وجوهرها عن ذكرها . تلك حقيقة طبيعية لا مجال لأي مناقشة فيها . والذكر في المملكة الحيوانية والنباتية خلق طبيعياً قوياً وخشنأً .

والأئمَّةُ في النبات والحيوان والإنسان خلقت طبيعياً جميلاً ورقيقة . هذه حفائق طبيعية وأزلية خلقت بها هذه الكائنات الحية المسماة بالإنسان أو الحيوان أو النبات .

وتراجعاً على هذه الحلقة المختلفة ، وترجعاً على نواميس الطبيعة مارس الذكر دور القوي الحشن دون إجبار . بل لأنه خلق هكذا . ومارست الأئمَّةُ دور الرقيق الجميل دون اختيار - بل لأنها خلقت هكذا .

وهذه القاعدة الطبيعية هي الحكم العدل ، لكونها طبيعية من جهة ، ولكونها هي القاعدة الأساسية للحرية ، لأن الأشياء خلقت حرَّةً ولأن أي تدخل مضاد لقاعدة الحرية هو عسف . إن عدم التزام هذه الأدوار الطبيعية والإستهتار بحدودها هو

استهان بقيم الحياة نفسها ، وافسادها ، والطبيعة ترتب هكذا إنسجاماً مع حتمية الحياة بين الكبنونة والصيرورة . فالكائن الحي عندما يخلق حبأ هو كائن ، وحتماً يعيش إلى أن يصير ميتاً . غالباً بين البداية والنهاية قائم على ناموس خلقي طبيعي ليس فيه اختيار ولا إجبار ، بل هو طبيعي .. هو الحرية الطبيعية . ففي الحيوان والنبات والإنسان لا بد من ذكر وأنثى بوقوع الحياة من الكبنونة حتى الصيرورة ، وليس وجودهما فقط ، بل لا بد من ممارسة دورهما الطبيعي – الذي خلقا من أجله – ويجب أن يكون بكفاءة تامة وإذا لم يؤد بال تماماً ، اذن هناك خلل في مسيرة الحياة نتيجة ظرف ما . وهذا هو الحال الذي تعيشه المجتمعات الآن في كل مكان من العالم تقريباً نتيجة الخلط بين دور الرجل

والمرأة ، أي نتيجة محاولات تحويل المرأة إلى رجل وانسجاماً مع الخلقة وغايتها عليهما أن يدعوا في دورهما ، والعكس هو القهقري .. هو الإتجاه المضاد للطبيعة الهاダメم لقاعدة الحرية المضاد للحياة المضاد للبقاء .

ولا بد أن يقوم كل واحد منها بدوره الذي خلق له ولا يتنازل عنه ، لأن التنازل عنه أو عن بعضه لا يقع إلا من جراء ظروف قاهرة .. أي في حالة غير سوية .. فالمرأة التي تمتتنع عن الحمل أو الزواج أو الزينة والرقة لأسباب صحية ، فهي تتنازل عن دورها الطبيعي في الحياة تحت هذا الظرف الصحي القاهر .. والمرأة التي تمتتنع عن الحمل والزواج أو الأمومة .. الخ بسبب العمل تتنازل عن دورها الطبيعي تحت الظرف القاهر أيضاً .. والمرأة التي

تنفع عن الحمل أو الزواج أو الأومة ..
الخ .. دون أي سبب مادي فهي تتنازل عن
دورها الطبيعي تحت ظرف قاهر من الشذوذ
المعنوي عن الطبيعة الخلقية . وهكذا ،
فالتنازل عن القيام بالدور الطبيعي للأئمـة
أو الذكر في الحياة لا يمكن أن يكون
إلا تحت ظروف غير طبيعية معاكسة للحرية
مهددة للبقاء . وعليه لا بد من ثورة عالمية
تفضي على كل الظروف المادية التي تعطل
المرأة عن القيام بدورها الطبيعي في الحياة ،
والتي تجعلها تقوم بواجبات الرجل لكي
تساوى معه في الحقوق ، وان هذه الثورة
ستأتي حتماً ، خاصة في المجتمعات الصناعية ،
كفرد فعل لغريزة البقاء ، وحتى دون أي
عرض على الثورة كالكتاب الأخضر مثلـاً .
إن كل المجتمعات تنظر للمرأة الآ

كسلعة ليس إلا .. الشرق ينظر إليها باعتبارها
مناعاً قابلاً للبيع والشراء ، والغرب ينظر
إليها باعتبارها ليست أثني .

إن دفع المرأة لعمل الرجل هو اعتداء
ظلم على أنوثتها التي زودت بها طبيعياً
للغرض الطبيعي ضروري للحياة .. إذ أن
عمل الرجل يطمس المعالم الجميلة للمرأة
التي أرادت لها الخليفة أن تظهر لزوجي دوراً
غير دور العمل الذي يناسب غير الإناث ..
إنه تماماً مثل الأزهار التي خلقت لتجذب
حبوب اللقاح .. ولتخلف البذور .. ولو
طمسناها لانتهى دور النبات في الحياة .. وإنه
هو الزخرفة الطبيعية في الفراشة والطير
وبقية إناث الحيوانات لهذا الغرض الحيوي
ال الطبيعي . وإن عمل الرجل إذا قامت به
المرأة عليها أن تحول إلى رجل ناركة

دورها وجعلها . إن المرأة لها حقوقها كاملة دون أن تجبر على التحول إلى رجل والتخلي عن أنوثتها .

إن التركيب الجسماني المختلف طبيعياً بين الرجل والمرأة يؤدي إلى أن وظائف الأجزاء المختلفة للأثنين عن الذكر مختلفة كذلك .. وهذا يؤدي إلى اختلاف طبيعي نتيجة لاختلاف وظائف الأعضاء المختلفة بين الرجل والمرأة ويؤدي إلى اختلاف في المزاج والنفس والأعصاب وشكل الجسم .. فالمرأة عطوفة .. والمرأة جميلة .. والمرأة سريعة البكاء .. والمرأة تخاف .. وعموماً نتيجة للخلفية الطبيعية فالمرأة رقيقة والرجل غليظ .

إن تجاهل الفروق الطبيعية بين الرجل والمرأة والخلط بين أدوارهما إنما غير

حضارى على الإطلاق .. ومضاد لنوايس الطبيعية .. ومهدم للحياة الإنسانية .. وسبب حقيقى في بؤس الحياة الاجتماعية للإنسان .

إن المجتمعات الصناعية في هذا العصر والتي كيفت المرأة للعمل المادي مثل الرجل على حساب أنوثتها ودورها الطبيعي في الحياة ، من الناحية الجمالية والأمومة والسكنة ، هي مجتمعات غير حضارية .. هي مجتمعات مادية .. وليس متحضرة .. ومن الغباء والخطر على الحضارة والإنسانية تقليدها .

وهكذا فالمسألة ليست أن تعمل المرأة أو لا تعمل .. فهذا طرح مادي سخيف - فالعمل يجب أن يرفه المجتمع لكل أفراده القادرين عليه والمتاجرين له رجالاً ونساء . ولكن أن يعمل كل فرد في المجال

الذى يناسبه .. وأن لا يضطر تحت العصف
أن يعمل مالاً يناسبه .

أن يجد الأطفال أنفسهم في ظرف عمل
الكبار ذلك جور ودكتانورية . وأن يجد
المراة نفسها في ظرف عمل الرجال ذلك
جور ودكتانورية أيضاً .

الحرية هي أن يتعلم كل إنسان المعرفة
التي تناسبه والتي تؤهله لعمل يناسبه .
والدكتانورية هي أن يتعلم الإنسان معرفة
لا تناسبه .. ونقوذه لعمل لا يناسبه .. إن
العمل الذي يناسب الرجل ليس دائماً هو
العمل الذي يناسب المرأة .. والمعرفة التي
تناسب الطفل ليست هي المعرفة التي تناسب
الكبير .

ليس هناك فرق في الحقوق الإنسانية
بين الرجل والمرأة ، والكبير والصغير ..
ولكن ليست ثمة مساواة تامة بينهم فيما
يجب أن يقوموا به من واجبات .



الافتراضيات

الأفتراضات

ما هي الأقلية ، وما لها وما عليها ، وكيف
تحل مشكلة الأقلية وفقاً لحل مشاكل الإنسان
المختلفة على ضوء النظرية العالمية الثالثة ؟ .

الأقلية نوعان لا ثالث لهما : أقليات
تشعى إلى أمة واطارها الاجتماعي هو أمتها
.. وأقليات ليس لها أمة ، وهذه لا إطار
اجتماعي لها إلا ذاتها .. وهذا النوع هو الذي
يكون إحدى التراكبات التاريخية التي تكون
في النهاية الأمة بفعل الإنتماء والمصير ..
وهذه الأقلية لها حقوقها الاجتماعية الذاتية

كما اتضح لنا . ومن الجور المساس بذلك الحقوق من طرف أي أغلبية . فالصفة الإجتماعية ذاتية وليس قابلة للمنح والخلع . أما مشكلاتها السياسية والإقتصادية لانحل إلا ضمن المجتمع الجماهيري الذي يجب أن تكون بيد جماهيره السلطة والثروة والسلاح .. إن النظر إلى الأقلية على أنها أقلية من الناحية السياسية والإقتصادية هو دكتاتورية وظلم .

الست و د



الأسود

السرد سبودون في العالم

إن آخر عصر من عصور الرق كان استرقاق الجنس الأبيض للجنس الأسود . وهذا العصر سيظل مائلاً في ذهن الإنسان الأسود حتى يشعر أنه قد رد اعتباره .

إن هذا الحدث التاريخي المأساوي ، والشعور المؤلم به ، والبحث النفسي عن حالة شعور بالرضا لرد الاعتبار لجنس بحاله هي سبب نفسي لا يمكن تجاهله في حركة الجنس الأسود ليثير لنفسه وليسود . مضافاً إلى هذا ما تختمه الدورات التاريخية

الاجتماعية .. ومنها أن الجنس الأصفر قد ساد العالم عندما زحف من آسيا على بقية القارات .. ثم جاء دور الجنس الأبيض عندما قام بحركة استعمار واسعة شملت كل قارات العالم .. والآن جاء دور الجنس الأسود ليسود كذلك .

إن الجنس الأسود هو الآن في وضع إجتماعي متخلف جداً . ييد أن هذا التخلف يعمل لصالح تفوق هذا الجنس عددياً ، إذ أن المستوى المتدني الذي يعيشه السود جعلهم في مأمن من معرفة وسائل تحديد النسل وتنظيمه . كما أن عاداتهم الإجتماعية المختلفة هي سبب في عدم وجود حد للزواج مما يؤدي إلى تكاثرهم بدون حلود ، في الوقت الذي يتناقص فيه عدد الأجناس الأخرى بسبب تحديد النسل وتحديد الزواج

وبسب الانشغال بالعمل الدائب ، خلافاً
للسود الذين يمارسون الخمول في جو حار
دائم .



التعليم

التعليم

العلم أو التعليم ليس ذلك المنهج المنظم ،
وذلك المواد المبوبة التي يعبر الشاب على
تعلمها خلال ساعات محدودة على كراس
مصفوفة وفي كتب مطبوعة . إن هذا النوع
من التعليم ، وهو السائد في جميع أنحاء العالم
الآن – هو أسلوب مضاد للحرية .. إن التعليم
الإجباري الذي تباهى دول العالم كلما
تمكنت من فرضه على شبيتها هو أحد
الأساليب القاتمة للحرية .. إنه طمس
اجباري لمواهب الإنسان .. وهو توجيه

183

إجباري لاختيارات الإنسان .. إنّه عمل دكتاتوري قاتل للحرية لأنّه يمنع الإنسان من الإختيار الحر والإبداع والتألق .. أن يجبر الإنسان على تعلم منهج ما ، عمل دكتاتوري .. أن تفرض مواد معينة لتلقينها للناس عمل دكتاتوري .

إن التعليم الإجباري .. والتعليم المنهجي المنظم هو تجهيل إجباري في الواقع للجماهير . إن جميع الدول التي تحدد مسارات التعليم عن طريق مناهج رسمية .. وتجبر الناس على ذلك وتحدد رسمياً المواد والمعارف المطلوب تعلّمها هي دول تمارس العسف ضد مواطناتها . إن كافة أساليب التعليم السائدة في العالم يجب أن تخطّمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الإنسان من مناهج

التعصب والتكييف العمدي للنُّوْق ومفهوم وعقلية الإنسان .

إن هذا لا يعني قفل أبواب دور العلم كما ييلو للسطحين عند قراءتهم له ، وانصراف الناس عن التعلم . إنه على العكس من ذلك ، يعني أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم ، ويركز للناس حرية التوجّه إلى أي علم تلقائياً ، وهذا يتطلب أن تكون دور التعليم كافية لكل أنواع المعرف . وإن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان ، وإن رغم له على تعلم معارف معينة ، وهي المتوفّرة ، وحرمانه من حق طبيعي نتيجة غياب المعرف الأخرى . فالمجتمعات التي تمنع المعرفة والتي تحتكّرها هي مجتمعات رجعية متغصبة للجهل معادية

للحرية . وهكذا فالمجتمعات التي تمنع معرفة الدين كما هو هي مجتمعات رجعية متغصة للجهل معادية للحرية .. والمجتمعات التي تخنكر المعرفة الدينية هي أيضاً مجتمعات رجعية متغصة للجهل معادية للحرية .. والمجتمعات التي تشوّه دين الغير ومحصارة الغير وسلوك الغير في حالة تقديمها لمعرفة لنفسها هي كذلك مجتمعات متغصة رجعية.. معادية للحرية . والمجتمعات التي تمنع المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متغصة للجهل معادية للحرية . والمجتمعات التي تخنكر المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متغصة للجهل معادية للحرية . المعرفة حق طبيعي لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منه بأى مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك .

إن الجهل سببه عندما يقدم كل شيء
على حقيقته .. وعندما تتوفر معرفته لكل
إنسان بالطريقة التي تناسبه .



الألحان والفتون



الألحان والفنون

إن الإنسان لا يزال متاخرًا ما دام عاجزاً عن التعبير بلغة واحدة .. وإلى أن يحقق الإنسان تلك الأمينة الإنسانية – والتي تبدو مستحبة – سيقى التعبير عن الفرح والحزن وعن الخير والشر ، وعن الجمال والقبح ، وعن الراحة والشقاء ، والفناء والخلود ، والحب والبغض .. وعن الألوان والأحاسيس والأذواق والمزاج – سيقى التعبير عن كل هذه الأشياء بنفس اللغة التي يتكلّم بها كل شعب تلقائياً .. بل سيقى السلوك حسب رد

ال فعل الناشئ من الإحساس الذي تخلقه
اللغة في فهم صاحبها .

إن تعلم لغة واحدة مهما كانت
ليس هو الحال في الوقت الحاضر ..
إن هذه المسألة ستستمر حتماً بدون حل
إلى أن تمر عملية وحدة اللغة بعدة أحقاب
وأجيال ، وبشرط أن ينتهي عامل الوراثة من
هذه الأجيال نتيجة مرور زمن كاف لذلك.
إذ أن إحساس وذوق ومزاج الأجداد
والآباء هو الذي يشكل إحساس وذوق
ومزاج الأبناء والأحفاد . فإذا كان أولئك
الأجداد يعبرون بلغات مختلفة ، والأحفاد
يعبرون بلغة واحدة ، فإن هؤلاء الأحفاد
لا يحسون ذوق بعضهم بعضاً حتى وهم
يتكلمون بلغة واحدة .. إن وحدة التذوق
تلك لا تتحقق إلا بعد أن تصنع اللغة

الجديدة ذوق وإحساس الأجيال المتراثة من بعضها بعضاً .

إذا كانت جماعة من الناس تلبس اللون الأبيض في حالة الحزن ، وجماعة أخرى تلبس الأسود في نفس الحالة فإن إحساس كل جماعة سينكيف حسب ذي تلك اللونين .. أي واحدة تكره الأسود، والأخرى تحبه ، والعكس بالعكس . وهذا الإحساس له تأثير مادي على الخلايا وعلى كل النرات وحركتها في الجسم .. وبهذا سينتقل هذا التكيف بالوراثة ، فيكره الوريث اللون الذي يكرهه . مورثه تلقائياً نتيجة وراثته لإحساس مورثه ، وهكذا الشعوب لا تسجم إلا مع فنونها وتراثها ، ولا تسجم مع فنون غيرها بسبب عامل الوراثة حتى ولو كانت هذه الشعوب ، المختلفة تراثاً تتكلم حالياً لغة واحدة .

بل هذا الاختلاف يظهر ولو أنه في
حده الأدنى حتى بين جماعات الشعب
الواحد .

إن تعلم لغة واحدة ليس مشكلة ..
وإن فهم فنون الغير نتيجة معرفة لغته ليس
مشكلة أيضاً .. ولكن المشكلة هي استحالة
التكيف الوجداني الحقيقي مع لغة الغير .
وهذا سيقى مستحلاً إلى أن يتنهى أثر
الوراثة في جسم الإنسان المتحول إلى اللغة
الواحدة .

إن البشرية لازالت حفأً متأخرة ما دام
الإنسان لا يتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة
موروثة وليس متعلمة .. ومع هذا فإن
بلغ البشرية تلك الغاية يبقى مسألة وقت
ما لم تستكس الحضارة .

الرياضية والفنون والعروض



الرياضة والفروسية والعرض

الرياضة إما خاصة كالصلاة يقوم بها الإنسان بنفسه ويمفرده حتى داخل حجرة مغلقة ، وإما عامة تمارس في الميادين وبشكل جماعي كالصلاة التي تمارس في المعابد بصورة جماعية . إن النوع الأول من الرياضة بهم الفرد شخصه ، أما النوع الثاني فهو بهم كل الشعب يمارسه كله ولا يتركه لأحد يمارسه بالنيابة عنه .. مثلما هو من غير المقبول أن تدخل الجماهير المعابد لتتبرج على شخص أو مجموعة تصل دون أن تمارس هي الصلاة !.

يكون أيضاً من غير المعقول أن تدخل
الجماهير الملاعب والميادين لستفرج على
لاعب أو لاعبين دون أن تمارس هي الرياضة
بنفسها .

إن الرياضة مثل الصلاة ومثل الأكل
ومثل التدفئة والتهوية ، فمن الغباء أن تدخل
الجماهير إلى مطعم لستفرج على شخص يأكل
أو مجموعة تأكل ! أو ترك الناس شخصاً أو
مجموعة يتمتعون بالتدفئة لأجسامهم نيابة عنها
أو بالتهوية ! لا يعقل أن يحيى المجتمع لفرد
أو فريق أن يحتكر الرياضة دون المجتمع ، وأن
يتحمل المجتمع نكاليف ذلك الإحتكار
لصالح فرد أو فريق .. تماماً مثلما لا يجوز
ديمقراطياً أن يسمع الشعب لفرد أو جماعة
حزباً كان أو طبقة أو طائفة أو قبيلة أو مجلساً

أن يقرر مصيره نيابة عنه ، ويحس بحاجاته
نيابة عنه .

الرياضة الخاصة لا تهم إلا من يمارسها
وعلى مستوليه ونفقته . الرياضة العامة حاجة
عامة للناس لا ينوب أحد في ممارستها نيابة
عنهم مادياً وديمقراطياً .. فمن الناحية
المادية لا يستطيع هذا النائب أن ينقل ما
استفاده بجسمه أو لروحه المعنوية رياضياً
للآخرين . وديمقراطياً لا يحق لفرد أو
فريق أن يحتكر الرياضة أو السلطة أو الثروة
أو السلاح دون الآخرين .

إن التوادي الرياضية التي هي أساس
الرياضة التقليدية في العالم اليوم ، والتي
تستحوذ على كل النعمات والإمكانيات
العامة الخاصة بالنشاط الرياضي في كل
دولة .. إن هذه المؤسسات ما هي إلا

أدوات إحتكارية إجتماعية شأنها شأن الأدوات السياسية الدكتاتورية التي تختكر السلطة دون الجماهير ، والأدوات الاقتصادية التي تختكر الثروة عن المجتمع ، والأدوات العسكرية التقليدية التي تختكر السلاح عن المجتمع . فكما يحطم عصر الجماهير أدوات احتكار الثروة والسلطة والسلاح.. لابد أن يحطم أدوات احتكار النشاط الاجتماعي من رياضة وفروسية وما إليها . إن الجماهير التي تتصف لتأكيد مرشحاً لينوب عنها في تقرير مصيرها وعلى أساس افتراض مستحيل في أن ينوبها ويحمل بالبيبة عنها كرامتها وسبادتها وكل حبيبها . ليقى لتلك الجماهير المسلوبة الإرادة والكرامة إلا أن تنفرج على شخص يقوم بعمل كان من الطبيعي أن تقوم به الجماهير نفسها ،

200

هي مثل الجماهير التي لا تمارس الرياضة بنفسها ولنفسها نتيجة لعجزها عن ممارستها بجهلها واستغفالها من قبل أدوات الإحتكار التي تعمل على تلهي الجماهير وتخديرها لتعارض الصحث والتصفيق بدلاً من ممارسة الرياضة التي تختكرها تلك الأدوات الإحتكارية .. مثلما السلطة تكون جماهيرية ، فالرياضة كذلك تكون جماهيرية ، ومثلما الثروة تصبح لكل الجماهير والسلاح للشعب .. تكون الرياضة ، بوصفها نشاطاً اجتماعياً جماهيرية كذلك .

إن الرياضة العامة تخص كل الجماهير .. وهي حق لكل الشعب لما لها من فوائد صحية وترفيهية ، من الغباء تركها لأفراد وجماعات معينة تختكرها وتتجنى فوائدها الصحية والمعنوية بمفردها ، بينما الجماهير تقدم كل

التسهيلات والامكانات ، وتدفع التفقات لقيام الرياضة العامة وما تتطلبه . إن الآلاف التي تملأ مدرجات الملاعب لتتفرج وتصفق وتضحك هي الآلاف المغفلة التي عجزت عن ممارسة الرياضة بنفسها حتى صارت مصطفة على رفوف الملعب تمارس الخمول والتقصير لأولئك الأبطال الذين انتزعوا منها المبادأة ، وسيطروا على الميدان ، واستحوذوا على الرياضة ، وسخروا كل الامكانيات التي تحملتها الجماهير نفسها لصالحهم . إن مدرجات الملاعب العامة معدة أصلاً للحيلولة دون الجماهير والميادين والملاعب ، أي لكي تمنع الجماهير من الوصول إلى ميادين الرياضة ، وأنها ستخلى ثم تلغى يوم تزحف الجماهير وتمارس الرياضة جماهيرياً في قلب الملاعب والميادين الرياضية ، وتدرك

202

أن الرياضة نشاط عام ينبغي أن يمارس .
لا أن يتفرج عليه . كان يمكن أن يكون
العكس معقولاً ، وهو أن الأقلية العاجزة
أو الخاملة هي التي تتفرج .

إن مدرجات الملاعب ستحتفظي عندما
لا يوجد من يجلس عليها . إن الناس
العاجزين عن ممارسة أدوار البطولة في
الحياة ، والذين يجهلون أحداث التاريخ ،
والقاصرين عن تصور المستقبل ، وغير
الحادين في حياتهم هم الهاشميون الذين يملأون
مقاعد المسارح والعروض ليتفرجوا على
أحداث الحياة ، ويتعلموا كيف تسير ،
 تماماً كالتلاميذ الذين يملأون مقاعد المدارس
لأنهم غير متعلمين .. بل يكونون أميين في
البداية .

إن الذين يصنعون الحياة بأنفسهم ليسوا

203

في حاجة لمشاهدة كيف تسير الحياة بواسطة
ممثلين على خشبة المسرح أو دور العرض .
ومكذا فالفرسان الذين ينتظرون كل واحد
منهم جواده لا مقدم له على حافة ميدان
السباق ، فلو كان لكل واحد جواد لما وجد
من يتفرج ويصفق للسباق . فالمتفرجون
القاعدون هم فقط الذين غير قادرين
على ممارسة هذا النشاط لأنهم ليسوا من
راكبي الخيول .

مكذا فالشعوب البدوية لا تهم بالمسرح
والعروض لأنها كادحة وجادة في حياتها
للغاية ، فهي صانعة الحياة الجادة ، ولهذا
تسخر من التمثيل . والجماعات البدوية
كذلك لا تفوج على لاعبين ، بل تمارس
الأفراح أو الألعاب بصورة جماعية ،

لأنها تحس عفويًا بال الحاجة إليها فتمارسها دون
تفسير .

أما الملائكة والمصارعة بأنواعها فهي دليل على أن البشرية لم تتخلص بعد من كل السلوك الوحشي .. ولكنها ستنتهي حتماً عندما يرقى الإنسان درجات أكثر على سلم الحضارة . إن الممارزة بالمسدسات ، وقبلها تقديم القربان البشري ، كانت سلوكاً مألوفاً في مرحلة من مراحل نطور البشرية .. ولكن منذ مئات السنين انتهت هذه الأعمال الوحشية .. وأصبح الإنسان يضحك على نفسه ويتحسر لها في ذات الوقت لأنه كان يمارس تلك الأمور . وهكذا شأن الملائكة والمصارعة بأنواعها بعد عشرات أو مئات السنين . ولكن الأفراد المتحضرين أكثر من

غيرهم ، والأرقى عقلياً هم القادرون الآن
على تجنب ذلك السلوك الوحشي ممارسة
وتشجيعاً .

